المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

12/06/2013

Maroc: Journée d'étude sur la protection de l'enfance

PAR L.B, 11 JUIN 2013

Le Groupe socialiste à la Chambre des conseillers organise le 17 juin une journée d'étude sur le thème «Quelle politique intégrée pour la protection de l'enfance marocaine », et ce à partir de 14h30.

Cette rencontre se tient après la publication, en mai dernier, du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation et la protection des droits des enfants placés sur décision judiciaire dans les centres de protection de l'enfance. Un rapport qui a brossé un tableau alarmant de la situation des mineurs vivant dans ces centres qui ne sont pas conformes aux standards et normes de la Convention relative aux droits des enfants (CDE), ratifiée pourtant par le Maroc.

Aux côtés des parlementaires et du CNDH, prendront part à cette rencontre les ministères de la Jeunesse et des Sports, de la Justice et des Libertés ainsi que d'autres intervenants tels les départements de l'Intérieur, de la Santé et de la Formation professionnelle et autres acteurs associatifs et syndicalistes.

Au programme figurent les interventions de Mohamed Alami, président du Groupe socialiste, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers ainsi que Driss El Yazami, président du CNDH.

Dans l'après-midi, le CNDH présentera les conclusions ainsi que les recommandations soulignées dans son rapport intitulé «Enfants dans les centres de protection : une enfance en danger».

Deux exposés seront respectivement présentés au nom du ministère de la Jeunesse et des Sports portant sur la gestion de ces centres et celui de la Justice et des Libertés sur la situation de ces enfants placés dans ces centres. Une intervention sera également prononcée par un représentant du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social à propos du plan national de protection de l'enfance.

Pour leur part, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'Observatoire national des droits de l'enfant feront leurs exposés respectifs.

الطلبة المغاربة بفرنسا يناقشون الأوراش الاستراتيجية بالمغرب بحضور سياسيين ومقاولين من المغرب وفرنسا

إدريس لشكر أمام الطلبة المغاربة بالمدارس الفرنسية: «الاتحاد الاشتراكي لن يشارك في الحكومة دون أن يحصل على أغلبية في الانتخابات، ودون أن يختاره المواطنون لذلك» المغرب كان في انتقال ديموقراطي منذ الاستقلال، ولم يعرف التحول مؤخرا كما حدث ببلدان المنطقة

يوسف لهلالي

الاختيارات الاستراتيجية للمغرب لتطوير علاقات جنوب – جنوب كانت محط تنويه العديد من الخبراء المغاربة والفرنسيين خلال اللقاء الذي نظمته جمعية الطلبة المغاربة بفرنسا بباريس السبت الماضي، والذي حضره عدد من السياسيين المغاربة، أبرزهم الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي ادريس لشكر، الذي تحدث عن الوضعية السياسية الصعبة للمغرب بعد سنتين تقريبا من تحمل حزب العدالة والتنمية للمسؤولية بالمغرب، وقارن ذلك بالوضعية التي كان عليها المغرب أثناء تحمل الحزب مسؤولية حكومة التناوب لعبد الرحمان اليوسفي. أما عبد الواحد سهيل، وزير التقدم والاشتراكية، فقد حاول الدفاع عن الحكومة وعجزها، وتحميل الأزمة العالمية سبب الصعوبات التي يعيشها المغرب اليوم. وإذا كانت الجلسة الصباحية للخبراء والمقاولين هادئة وتقنية، فإن جلسة بعد الظهر، والتي شارك فيها الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، كان النقاش بها ساخنا ومحتدا، وغاب عنها حزب الحكومة العدالة والتنمية، الذي رفض الحضور رغم دعوته من طرف المنظمين، ولم يمثل الحكومة إلا حزب التقدم والاشتراكية .

وضعية المغرب في «قلب الاقتصاد بجهة أفريقيا» هي مثار اهتمام كبير، خاصة القدرات التي أصبح يتمتع بها المغرب، يقول سفير المغرب بباريس ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شكيب بنموسى، أثناء افتتاحه لهذا اللقاء، «منذ عدة أيام انعقد بمدينة مراكش الجمع العام للبنك الأفريقي للتنمية، الذي أكد فيه جلالة الملك محمد السادس الاهتمام الكبير الذي يجب إعطاؤه إلى القارة الأفريقية» يضيف سفير المغرب في هذا اللقاء الذي تم بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا. «هذا البعد الأفريقي للمغرب يتم من خلال الاهتمام الخاص بالأقاليم الجنوبية للمغرب التي كانت منطقة للتواصل بين شمال المغرب والمناطق الأفريقية جنوب الصحراء.» حسب شكيب بنموسى.

الكاتب العام للاتحاد من أجل المتوسط «اخترنا الاستثمار في الممكن»

في الجلسة الصباحية لهذه الندوة شاركت العديد من الشخصيات المهمة في المنطقة المتوسيطية، الكاتب العام للاتحاد من أجل المتوسط فتح الله السجلماسي أكد على دور الاتحاد من أجل المتوسط في المنطقة، وأضاف أنه «اخترنا أن نستثمر في الممكن، وأن يتم العمل على مستوى الاتحاد منذ 18 شهرا على مشاريع محددة. وهو في منظمة تضم 43 بلدا يتم العمل على ما هو ممكن». وأضاف الكاتب العام للاتحاد من أجل المتوسط «لا يمكننا أن نوقف الاتحاد من أجل المتوسط في انتظار حل كل المشاكل والنزاعات في المنطقة.»

جون لوي غيغو المندوب العام لمعهد الاستشراف الاقتصادي بالمنطقة المتوسطية، أكد على أهمية الاندماج الجهوي، وعلى ضرورة تجاوز الخلافات بين المغرب والجزائر، في عالم تحكمه التكتلات الكبرى سواء بآسيا، أوروبا وأمريكا، وأن فرنسا وألمانيا بعد حروب خلفت الملايين من الضحايا اختارتا العمل سويا في الاتحاد الأوربي بحملة واحد وتعاون اقتصادي شامل في أفق الاندماج التام.

بالنسبة لعبد المالك العلوي، وهو خبير في مجال الاقتصادي، فإن بترول المغرب هو هذه الكفاءات التي تدرس بالمدارس العليا بفرنسا. و أضاف أنه يتنبأ أن يعرف المغرب اصطداما للثقافات بين هذه النخب المختلفة، وذات التكوين المختلف سواء محليا أو على المستوى الدولي.

أما الوزيرة السابقة كوسيسكو موريزي، فقد أكدت على الدور الكبير للبنيات التحتية في أي تنمية. وذكرت بالمشاريع المتعددة بين المغرب وفرنسا، منها مشروع القطار السريع، كما ركزت على العلاقات الخاصة بين المغرب وفرنسا التي يطبعها الطابع العاطفي بين البلدين.

إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ذكر بالإصلاحات الكبرى التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، أهمها، يقول رئيس المجلس، إصلاح مدونة الأسرة والنقاش الذي أثارته بالمغرب، قضية التعددية والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية مثل اللغة العربية، وتأسيس المعهد الملكي للأمازيغية، المصالحة التي عرفها المغرب من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي نتجت عنها العديد من التوصيات من أجل الحد

Conseil national des droits de l'Homme

من تكرار تجاوزات حقوق الإنسان، وجزء كبير من هذه التوصيات تم اعتمادها في الدستور الجديد، يضيف رئيس المجلس، بالإضافة إلى الإصلاحات الدستورية في مارس 2011 ، والذي شاركت فيه كل مكونات المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهذا العمل تم لأول مرة في تاريخ المغرب من طرف متخصصين مغاربة.

إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي: «القول إن المغرب عرف تحولات في ظروف هادئة هو قول غير صحيح»

حسب عبد الواحد سهيل وزير التكوين المهني «نحن اليوم في الحكومة بعد الإصلاحات الدستورية التي عرفها المغرب، حزب العدالة طلب من الكتلة أن تشارك بجانبه في الحكومة، وهو ما استجاب له حزبان في غياب الاتحاد الاشتراكي. وبالنسبة للوزير، فإن المنطقة تعرف وضعا خاصا ونوعا من اللاستقرار في المنطقة سواء بمالي أو بمنطقة الشرق الأوسط، بالاضافة إلى الضغوط التي تشكلها القضية الوطنية الأولى، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية ومحاربة الفقر»، وهو التبرير الذي قدمه لمشاركة حزبه في هذه الحكومة.
منصف بلخياط، عن المكتب السياسي لحزب الاحرار ووزير سابق، «أتأسف لعدم وجود ممثل لحزب العدالة والتنمية من أجل النقاش في هذه الندوة للدفاع عن سياسته، خاصة أنني لا أعتبر أن هذه الحكومة قد حققت أية نتائج لحد الساعة، وإذا كان المغرب قد وضع تحولا عن طريق صناديق الاقتراع، وأنا أتأسف أنه لم يتم تنزيل القوانين الدستورية الجديدة، والقانون الأساسي الوحيد الذي وضعته الحكومة هو حول الوظيفة العمومية، الذي سعت من ورائه وضع نخبتها السياسية بمختلف الإدارات.
أنا أتساءل لماذا لم تقدم حكومة عبد الإله بنكيران استقالتها بعد أن فقدت الأغلبية، وانسحاب أحد الأحزاب المكونة لها. واليوم نفقد آلاف مناصب الشغل وفقدان العديد من الاستثمارات .. هذه الحكومة التي أفقدت ومست، أيضا، العديد من الحقوق التي يتمتع بها المغاربة.
والإحساس الذي لنا اليوم مع حكومة إسلامية أن الحريات الفردية تتراجع، الاستثمارات اليوم متوقفة، سواء الداخلية أو الخارجية، بالإضافة إلى تراجع تحويلات مغاربة الخارج.»
ادريس لشكر الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي أوضح أن «القول إن المغرب عرف تحولات في ظروف هادئة هو قول غير صحيح، المغرب عرف تحولات لم تكن دائما هادئة، والحركية بدأت منذ استقلال المغرب سنة 1956، ولابد أن ننصف الضحايا من أجل هذا التحول منذ الخمسينيات والستينيات والثمانينيات والتسعينات، وكان جزء كبير منهم من مناضلي القوات الشعبية.
هذا الانتقال السياسي تم بعد أن توقف الصراع، وبعد أن توصلت كل من الملكية والأحزاب الوطنية أنه لا يمكن لأحد منهم أن يوجد دون الآخر، وتم اختيار سياسة الانتقال الديموقراطي منذ 1975 . لابد أن نعود إلى تقارير الإنصاف والمصالحة، لنعرف عدد الشهداء، المنفيين، المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب والعدد الكبير للضحايا.. و لا قياس مع وجود الفارق، ولا مقارنة مع ما عاشه المغرب خلال تلك العقود مع مصر أو تونس وغيرها من البلدان التي عرفت تحولات مؤخرا، وغيرت أنظمتها. المغرب كان في انتقال ديموقراطي منذ الاستقلال، ولا يمكن مقارنته بما يقع من تحولات ببلدان المنطقة.
بالنسبة لنا في الاتحاد الاشتراكي، دستور 2011 يعتبر لبنة من أجل ملكية برلمانية، ونعتبر أننا حصلنا على مكاسب متعددة، ومعركتنا مازالت مستمرة، وقبل إصلاح الدستور كنا الحزب الوحيد الذي طالب بذلك، والجميع اعتبر أننا نزايد، حتى جاء دستور 2011، نحن كنا في حكومة التناوب نعيش معاناة كثيرة، وعرفنا المشاكل التي كان يطرحها الدستور القديم.
اليوم نتساءل لماذا لم تفعل الحكومة القوانين طبقا للدستور الجديد، وفعلت فقط قانون التعيينات؟».
وتساءل الكاتب الأول «لماذا تحجز وتعطل هذه الحكومة الإصلاحات الدستورية؟
لماذا لم ندخل الحكومة ؟- يتساءل الكاتب الاول – نحن كنا في المسؤولية، ولكن الانتخابات لم تعطنا الأغلبية، احزاب الكتلة الثلاثة استمرت ثلاث ولايات، بعد أن اختار المواطنون حزب العدالة والتنمية، قلنا إن مكاننا هو في المعارضة، وتركناهم يتحملون المسؤولية. الإخوة في الكتلة لم يفهموا ذلك. وأنه لا يمكننا دخول حكومة متنوعة المرجعيات. تتبعنا ما وقع الأسبوع الماضي، جمعية لا يمكن الاستغناء عنها في كل دول العالم، وهي جمعية المقاولين، وأنتم رأيتم ماذا وقع في زيارة أردوغان للمغرب . لم يحدث أن حكومة لم تحاور المعارضة وهو ما قامت به الحكومة الحالية،

بدأنا نسمع أن هناك من يريد التراجع عن القوانين التنظيمية ..»

وخلال نقاشه مع الطلبة الذين غصت بهم قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، قال الكاتب الأول لهؤلاء الشباب، الذين كان بعضهم يدافع عن آرائه باستماتة،«إن النقد والاختلاف هو مسألة صحية بالمغرب، وما نحاربه هو سيادة الرأي الواحد، ونحن ناضلنا لأن يكون حق المعارضة في الكلام، والأغلبية لها وسائل العمل اليوم .

فالاتحاد الاشتراكي، لن يشارك في الحكومة دون أن يحصل على أغلبية في الانتخابات، ودون أن يختاره المواطنون لذلك. نحن نعتقد أننا مشروع نقيض لمشروع العدالة والتنمية، وعلى المواطن المغربي غدا، عندما تكون الانتخابات، لابد أن يختار مشروعا معينا».

ويضيف الكاتب الاول أن رئيس الحكومة لا يمكن أن يقوم بدور المعارضة لسياسته، ويقوم بانتقاد وزيره في الشغل، كما حدث يوم فاتح ماي الأخير، ويطالب برفع الأجور، فذلك ليس دوره. فيما يخص البرامج، عندما تحدث المرحوم الحسن الثاني عن السكتة القلبية، وبعد أن أخذنا المسؤولية، كان العجز يشكل رقما خياليا، واحتياطي العملة لا يتجاوز عدة أسابيع.

وعندما خرج الحزب من الحكومة ترك 13 شهرا من احتياطي العملة، ولأول مرة عندما نغادر الحكومة نترك فائضا في الميزانية.

اليوم نخاف أن يصل البلد إلى الجلطة الدماغية بعد أن أفلت البلد من سكتة قلبية قبل التناوب. كل المشاريع، التي تشرف عليها الحكومة الحالية، كانت مبرمجة في الحكومات السابقة التي شارك فيها الاتحاد، وكل المشاريع التي تشتغل عليها الحكومة هي مشاريع سابقة: كالمغرب الرقمي، المغرب الأزرق، والمغرب الاخضر وغيرها. ما يخيف المستثمرين هو قرار رئيس الحكومة باقتطاع الضريبة مباشرة من حسابات المعنيين، وهو ما تراجع عليه بشكل شفوي فقط.»

في نهاية هذا النقاش، الذي كان أحيانا ساخنا ومحتدا الطلبة حول العمل السياسي بالمغرب ودور المعارضة، ختم الكاتب الاول ادريس لشكر هذا اللقاء بالقول «اختلاف الرأي في المغرب هو رحمة.» وأضاف «عندما دخلنا إلى الحكومة كان ذلك لمصلحة البلاد، وما قمنا به هو حل لمشاكلها الاقتصادية، وعند دخولنا إلى المعارضة، فذلك لأن الناس اختاروا ذلك، ونحن نحترم اختيارهم، اليوم نحن في المعارضة وهو اختيار للمغاربة».

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2009/14

يتقدم عبد اللطيف كوزي، الحامل لبطاقة التعريف رقم j155039 والقاطن في الحي الحسني شارع الوحدة رقم 650 في الداخلة بشكاية يقول فيها إنه مقيم بمدينة الداخلة ويعمل كسائق أجرة وإنه تعرض لاعتداء شنيع وعنيف من المشتكى به وهو رجل أمن، الذي، يضيف، كان في حالة سكر واعتدى عليه بالضرب على مستوى الرأس، الأمر الذي أدى إلى إصابته إصابة بليغة، خاصة على مستوى الرأس والعين اليسرى والأسنان الأمامية، ناهيك عن السب والشتم الذي تعرض له. ونتيجة لذلك، يقول المشتكي إنه تقدم بشكاية بتاريخ 2012/12/12 إلى رئيس الأمن الإقليمي بالداخلة إلا أنه لم يحقق أي نتيجة تذكر بل تعرض لمضايقات من عناصر الأمن الشيء الذي جعله يتوجه بشكاية إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بوادي الذهب. ويضيف المشتكي أنه مواطن بسيط تم الاعتداء عليه من طرف رجل أمن دون مبرر، وأن الاعتداء كان عنيفا تسبب له في ضرر كبير، وأضاف المشتكي أنه مازال يتابع العلاج وأن وضعه الصحي يعرف تراجعا، وأن هناك ضررا بليغ على مستوى العين، ويقول إن هناك أيادي تحاول طمس وإقبار الملف والتأثير على سيره العادي، زيادة على أن تردده على مصالح العلاج في الدار البيضاء يكلفه الكثير، ويطالب المشتكي بفتح تحقيق في الموضوع واتخاذ المتعين وتطبيق القانون.

في ندوة حقوقية بالدار البيضاء

رد الاعتبار مقدمة ضرورية لتسهيل اندماج المحكوم في المجتمع

يونس النوالي
صحفي متدرب

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء – سطات، وجمعية «حلقة وصل سجن- مجتمع» وجمعية عدالة، أول أمس الاثنين، ندوة حول موضوع«رد الاعتبار: تبسيط الإجراءات والمساطر القانونية من أجل إدماج حقيقي في المجتمع».

فارتباطا بعمل جمعية «حلقة وصل سجن- مجتمع»، تبين، من خلال العمل الميداني الرامي إلى مساعدة السجناء السابقين على الاندماج السوسيومهني، وجود عراقيل قانونية تحول دون تحقيق المرامي المنشودة، تتجلى أهمها في السجل العدلي الذي، وإن كانت له مبرراته بالنسبة للمؤسسات القضائية، كآلية للاطلاع على السوابق الجنائية المحكوم بها على الأشخاص، فإنه يعتبر عقوبة إضافية، قد تكون أقصى من الأحكام القضائية السالبة للحرية، لأنها تحول دون اندماج فعلي اجتماعي ومهني للسجناء السابقين في المجتمع، وتصنفهم، بكل تمييز، كمواطنين من الدرجة الدنيا في المجتمع.

وتشكل العراقيل المتعلقة بالحصول على السجل العدلي، والمساطر الواجب إتباعها، وطول المدد الواجب احترامها للحصول على رد الاعتبار القانوني، أو الاعتبار القضائي، انشغالا قويا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن السجين ينتظر، كمواطن في حالة هشاشة، سنوات ليحق له ولوج سوق الشغل، خاصة أن أغلب المشغلين يفرضون إحضار بطاقة السوابق قبل التشغيل.

وانطلاقا من الأسباب المذكورة، وفي سياق الورش المفتوح حول الإصلاح العميق والشامل للعدالة، انعقد هذا اللقاء العلمي، بهدف فتح النقاش حول قيمة السياقات القانونية، وضرورة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، بغية تقديم رؤى وتصورات مستقبلية كفيلة بتبسيط الإجراءات والمساطر القانونية، من أجل تحقيق إدماج حقيقي للسجناء في المجتمع.

واعتبرت سميشة الرياح رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات، أن هذه الندوة تأتي تجسيدا لتوصية الانفتاح على جميع الفاعلين المشتغلين في مجال حقوق الإنسان ولا سيما المهتمين بوضعية السجون والسجناء.

وأكدت سميشة الرياح أن الهدف من هذه الندوة هو تسليط الضوء على إشكالية الإدماج الاجتماعي للسجناء، الذي تعترضه مجموعة من العراقيل القانونية كما سجلتها جمعية حلقة وصل سجن- مجتمع، من خلال عملها الميداني، كما تندرج في إطار متابعة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادرة في تقريره الموضوعاتي لسنة 2012 حول: «أزمة السجون، مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات»، وفتح النقاش حول إشكالية رد الاعتبار من الجانب القانوني والتشريعي والمؤسساتي بغية تقديم رؤى وتصورات مستقبلية كفيلة بتبسيط الإجراءات والمساطر القانونية من أجل إدماج حقيقي للسجناء في المجتمع.

وأضافة سميشة أن رد الاعتبار هو رد الثقة للفرد، ومحاولة للاعتراف بالشخص الذي أنها عقوبته السجنية كمواطن، لذلك يجب تمكينهم من مجموعة من الحقوق والضمانات، التي كرسها المشرع المغربي لفائدة المتهم، وإعمال قواعد المحاكمة العادلة، نحو تكريس المعايير الدولية في مجال احترام الحقوق والحريات المعلن عنها في الدستور فاتح يوليوز 2011.

من جهته أشار الدكتور محمد بوزلافة، عضو جمعية عدالة، وأستاذ التعليم العالي، ورئيس مسلك الماستر في العدالة الجنائية بكلية الحقوق بفاس، أننا حينما نتحدث عن موضوع رد الاعتبار فنحن نتحدث عن حلقة نهائية وأخيرة، فبعدما يكون الشخص الذي كان متهما في بداية الأمر، متابعا بعد ذلك، محكوما عليه بالإدانة، قضى مدة العقوبة، وأنهى من خلال العقاب ما بذمته اتجاه المجتمع، بعد ذلك نصل إلى مرحلة أساسية وهي مرحلة رد الاعتبار، لكن لابد من الإشارة أن مسالة رد الاعتبار لا يمكن لنا أن نعزلها عن الإشكالات الكبرى التي تعرفها السياسة الجنائية المغربية، فبعد دستور 2011 الذي أقر فيه المشرع المغربي مبادئ تعزز قواعد المحاكمة العادلة، في الباب المتعلق بالحريات العامة، والباب المتعلق باستقلالية السلطة القضائية، ولكن مع ذلك فالقانون الجنائي الموضوعي المغربي مازال يحمل في طياته من الفصول والخيارات تؤمن بالتجريم والعقاب كخيار أساسي الذي يفضي إلى العقوبات السالبة للحرية تاثر على مآل رد الاعتبار، انطلاقا من أن العقوبات السجنية أو الحبسية في غايتها الحقيقية هي غاية الإعداد من أجل الاندماج في المجتمع.

وأضاف محمد بوزلافة، أنه يجب اعتماد مقاربات قانونية لإيجاد بدائل للعقوبات الحبسية، حتى نضمن لهؤلاء رد الاعتبار لهم فيما بعد، من خلال اعتماد آليات جديدة كآليات الوساطة والمصالحة، وذلك رغبة في التقليص من حالات العود، وألا يشعر السجين بنوع من الإقصاء الاجتماعي المستمر، واعتبار أن مدة العقوبة ثمن لهذا الشخص كفيلة في النهاية برد الاعتبار له.

وأكد بوزلافة، أن رد الاعتبار هو في نهاية المطاف هو التسهيل للمحكوم الاندماج في المجتمع، ولن يتحقق ذلك إلا بعد إعادة النظر في المنظومة الجنائية على مستوى الإجراءات على مستوى المساطر على مستوى المدد، فيما يخص موضوع رد الاعتبار.

ومن هذا المنطلق يضيف بوزلافة، فالمشرع المغربي كان واضحا حينما انطلق في مقتضيات المسطرة الجنائية من خلال المادة 678، واعتبر أن مسالة رد الاعتبار هي حق لكل شخص، لكن مع توفر مجموعة من الشروط: مرور مدة زمنية تتفاوت بين نوعية الجرم المرتكب، جناية، جنحة، مخالفة، وتتراوح هذه المدد مابين سنة، سنتين، 15 سنة، وبالتالي فالسجين يتعرض لعقوبتين عقوبة سالبة للحرية وعقوبة أخرى خارج المؤسسة السجنية، نظرا لكون السجل العدلي يتضمن أنه كان سجينا سابقا، وبالتالي عدم إمكانية رد الاعتبار الذي سيؤدي لعدم تمكينه من إمكانية الاندماج داخل المجتمع، بالإضافة إلى شروط أخرى تتمثل في تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها، الوفاء بالالتزامات المالية، حسن سلوك المحكوم عليه، ومن هما يتضح لنا وجود مدد زمنية طويلة، ومسطرة معقدة، وأطراف متعددة تتدخل في العملية، أكيد أننا مقتنعين أن مسالة رد الاعتبار، تتحقق بمجرد انتهاء العقوبة الحبسية، فكلما طال أمد رد الاعتبار، كلما نقضي على حلم الاندماج داخل المجتمع.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

مطالب باعتماد مقاربة حقوقية لمعالجة أوضاع السجناء

2785/13

بنهاشم

أكد مشاركون في ندوة نظمت أول الاثنين بالدار البيضاء حول "رد الاعتبار: تبسيط الإجراءات والمساطر القانونية من أجل إدماج حقيقي في المجتمع" على ضرورة تبني مقاربة حقوقية وقانونية متكاملة تضمن للسجناء سهولة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع بدءا من مرحلة قضاء العقوبة الحبسية.

واعتبر المتدخلون، في هذه الندوة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات بتعاون مع جمعية (حلقة وصل سجن-مجتمع) وجمعية عدالة، أن رد الاعتبار للأشخاص الذين قضوا عقوبة سالبة للحرية لا ينبغي أن يخضع للمقاربة القانونية فقط بل يتعين التعاطي معه وفق منهجية تجمع بين البعد الحقوقي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي بحيث يجري الاشتغال على الإعداد المسبق لهؤلاء الاشخاص وتأهيلهم للانخراط في الحياة العملية والمهنية قبل انتهاء مدة العقوبة الحبسية، وذلك بالتعاون مع المحيط الاجتماعي والمؤسسات المعنية وفعاليات المجتمع المدني.

وأبرزوا أن هناك جملة من الملاحظات على التدابير القانونية المتعين اتخاذها من قبل السجناء الذين انقضت مدة محكوميتهم من أجل الحصول على رد الاعتبار كوثيقة قانونية تفتح لهم آفاق الشغل والإندماج الاجتماعي، مسجلين أن هذه التدابير تشكل في الغالب عوائق تحول دون تحقيق الغاية من وراء رد الاعتبار وتكرس وضعية الإقصاء لهذه الفئة من المجتمع.

وأجملوا هذه الملاحظات في طول المدة الواجب قضاؤها للحصول على رد الاعتبار وعدم التمييز بين الملفات حسب خطورة الجرم المقترف إلى جانب المغالاة في تطبيق الإجراءات العقابية السالبة للحرية بدل البحث عن أساليب بديلة تضمن حماية المجتمع من جهة وتسهيل إدماج السجناء في الحياة العامة والمهنية من جهة ثانية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان يتباحث مع رئيس مجلس النواب البلجيكي

أجرى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، اول امس الاثنين بالرباط، مباحثات مع رئيس مجلس النواب البلجيكي أندري فلاهوت تمحورت حول التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان .

وبعد أن استعرض المهام المنوطة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ إحداثه وأهم المكتسبات التي راكمتها المملكة في مجال حقوق الإنسان ومختلف الإصلاحات التي انخرطت فيها منذ تسعينات القرن الماضي، أكد السيد الصبار أن المجلس "مؤسسة مفتوحة تبحث عن تنمية علاقاتها الخارجية". وفي هذا الصدد عبر عن أمله في أن تتطور علاقات المجلس مع بلجيكا، لا سيما في الجوانب المرتبطة بحقوق المواطنين المغاربة المقيمين بهذا البلد.

وفي ذات السياق أكد فلاهوت، الذي يقوم بزيارة عمل للمغرب ، أن هذا اللقاء "كان ضروريا" للوقوف على التجربة المغربية الحالية في مجال حقوق الإنسان ، معربا عن أمله في تصريح للصحافة عقب اللقاء ، أن تكون زيارته للمغرب بداية ل"تدشين علاقات" في مجال حقوق الإنسان بين المملكة وبلجيكا التي تحتضن جالية مغربية " مهمة" ، وذلك من أجل استكمال التعاون والشراكة التي تربط بين البلدين في مختلف المجالات.

من جانبه أكد الحبيب بلكوش عضو المجلس، في تصريح مماثل ، أن اللقاء مع الوفد البلجيكي كان مناسبة للتعريف بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبالأدوار الجديدة التي منحت له منذ 2011على ضوء المقتضيات الدستورية الجديدة.

وأبرز أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخذ "مكانة أقوى" بفضل الدور الذي اضطلع به في مسار الإصلاحات بالمغرب ، حيث كان من الآليات التي رافقت سياسة الانفتاح ومعالجة ملفات ابتهاكات حقوق الانسان بالمغرب.

وبعد أن ذكر بالأدوار الاستشارية للمجلس سواء مع المؤسسة التشريعية أو كقوة اقتراحية لمتطلبات إعمال المقتضيات الجديدة للدستور في مجال حقوق الانسان، أشار السيد بلكوش إلى أن كل هذه المستجدات تطلبت إبراز الوجه الآخر للتجربة المغربية التي تتميز بترسيخ دولة المؤسسات وإعطاء مكانة متميزة لحقوق الإنسان في المشروع الديمقراطي المغربي.

2/4602

خاص. قائد يتسبب في إجهاض ناشطة جمعوية بالعيون

علي الصافي كود العيون
الاربعاء 12 يونيو 2013 - 03:05

أبلغت مصادر "كود" أن سكينة دايدا فاعلة جمعوية بمدينة العيون قالت انها تعرضت لاعتداء شنيع من طرف قائد المقاطعة الثانية بذات المدينة، مما تسبب لها في نزيف حاد انتهى بإجهاض، وقد تقدمت بشكاية للوكيل العام مرفقة بشهادة طبية تتبث العجز في 71 يوما، وفق مصادر "كود".

وحسب المصادر فإن الضحية تعرضت للاعتداء بعد استفسارها عن السر في تقليص مواد الإسعاف الموجهة للفقراء، ووفق المصدر ذاتها فإن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء لم تتوصل بعد بشكاية في الموضوع، وكانت جمعيات طلبت منها التدخل.

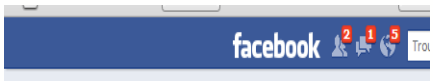

5 144 · **الجمعية المغربية لحقوق الانسان** personnes aiment
lundi, à 20:50 ·

J'aime

حركة 20 فبراير

تنسيقية الرباط

****

تنظم حركة 20 فبراير تنسيقية الرباط وقفة احتجاجية يوم الاربعاء 12 يونيو امام المجلس الوطني لحقوق الانسان على الساعة الخامسة مساء، ضد الاعتقال السياسي.
ندعوا كافة الاطارات الحقوقية والنقابية والجمعوية وحركات المعطلين والطلاب والتلاميذ الى المشاركة بكثافة.

في الحاجة الى روح لجنة اعلان الريف

أضيف في 11 يونيو 2013 الساعة 33 : 08

قبل أكثر بقليل من ثماني سنوات، و في " نوبة " من الذكاء الجماعي، سرعان ما "شفي" منها أهلها، استطاعت مجموعة من الفعاليات المدنية و الحقوقية ، بمعزل عن انتماءاتها السياسية ، و في غمرة تفاعلات مكثفة وتطورات متلاحقة في الحقول المدنية و الحقوقية التي عاشها المغرب وهو ينتقل من حكم ملك الى ملك ، أن تؤسس تجربة سياسية ذكية ،الاولى من نوعها ، أطلق عليها أصحابها اسم الاعلان الذي توج الندوة التي جمعتهم و التي كانت في موضوع " الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بمنطقة الريف" ، و كان هذا الاسم هو "لجنة اعلان الريف". وقد ضمت هذه اللجنة كل المؤمنين – أنذاك- بأن ما كان يلوح في سماء المنطقة خصوصا بعد كارثة الزلزال – فرصة تاريخية نادرة تواطئت فيها السياسة، ارادة الملك الجديد و النخب السياسية الصاعدة، مع التاريخ، ارادة سكان المنطقة لرفع التهميش عنهم و التفاعل الايجابي مع الملك الجديد، و الجيولوجيا، زلزال فبراير 2004 الذي جلب أنظار العالم الى منطقة همشت بقرار سياسي لمدة نصف قرن ، بشكل ايجابي لإحداث تغييرات في الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الاقتصادية لسكان الريف برمتها أو على الاقل لرفع قضايا الريف الى مرتبة متقدمة – نسبيا – في سلم القضايا الاساسية للدولة المغربية.

من هنا فقد فقد شكل ميلاد لجنة إعلان الريف في 30 يناير 2005 كتتويج لأعمال المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالريف، حدثا حقوقيا متميزا تمكن من لحم مختلف تموجات الأطياف السياسية والحقوقية والفكرية المحلية والجهوية والوطنية في بوتقة شعار مركزي حملته المناظرة كعنوان عريض لصرخة الريف: من أجل الكشف الكامل لحقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالريف وتحديد المسؤوليات.

إلا أن هذه التجربة بالرغم من أنها أطلقت العديد من المبادرات والحوارات المتعددة الأقطاب وخصوصا مع هيئة الإنصاف والمصالحة في مسعى للإقرار بالحد الأدنى من الحقائق التي طبعت التاريخ السياسي المتميز للريف بغية إعادة الاعتبار للإنسان والكيان الجمعي والطبيعة، وبالرغم من أن تصوراتها لقيت ترحيبا من كل الهيآت الحقوقية الوطنية وخاصة من طرف هيئة الإنصاف و المصالحة التي عبرت عن أهمية ما توصلت إليها المناظرة الوطنية المنعقدة بالحسيمة يوم 29 يناير 2005 وتعهدت، عبر نوايا معلنة ومدونة على العمل من أجل استدماجها في استراتيجية الحل المرتقب لإشكالية الريف ، الشئ الذي كان يتطلب ابداعا مستمرا من قبل الريفيين – كما فعل الاخرون في تجارب مماثلة و لا سيما في بعض بلدان أمريكا الجنوبية – . فان التجربة انتهت الى ما يشبه في مجال الرياضة الى التعادل السلبي و القاضي بضرورة اجراء الاشواط الاضافية للحسم في النتيجة ، وذلك بفعل :

1 عوامل داخلية ، أولها تسرب أعضاء كثر ممن لم يكن مؤمنا بمسلسل العدالة الانتقالية الى مواقع القرار في التجربة مما سهل على أعدائها نخرها من الداخل، و ثانيا، في أن جل المؤسسين الكبار للتجربة لم يكن لهم الوعي الكامل بأن مسلسل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالاعتماد على منهجية العدالة هي صيرورة طويلة نوعا ما تنهي – ان توفرت ارادات جميع الاطراف – الى وضع الاسس المتينة لدمقرطة الدولة و دمقرطة المجتمع عبر تنفيذ سليم لكل توصيات الهيئة المشرفة على تنفيذ هذا المسلسل .مما جعل كل الاطراف عند أول اختلاف بينهم حول أفاق العمل بعد صدور توصيات هيئة الانصاف و المصالحة "تتمترس" مرة أخرى، وراء القناعات الايديولوجية المعتمدة في تنظيماتها السياسية ،أو وراء أوهام انتخابية بالاعتماد على أطروحات غير سليمة من حيث منهجية الصراع من أجل الديمقراطية

2- عوامل خارجية ، تمكن في أن المعارضين للتجربة – عن جهل بسحر العدالة الانتقالية – كانوا كثر و يجمع بينهم اختيار لعب دور "الضحية " الابدي ومعارضة شرسة و انتهازية للتجربة، و عداء شديد للمنخرطين فيها – خاصة ممن كانوا ينعتونهم بأتباع " المخزن".ناهيك عن من اشتغل عن بعد – عن ذكاء، لم ننتبه اليه في حينه – و معرفة عميقة بالمنطقة و رجالاتها – ليرسم للتجربة حدودا لا يمكن تخطيها – في اطار البحث عن توافق وطني حول موضوع معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان الذي كان يشكو من مقاومات داخلية كبيرة، .ولربما أنه كان الاذكى من الجميع و ذو افاق فسيحة, الا أن خطأ هؤلاء أنهم تعاملوا بنوع من الغموض مع قيادات التجربة .وهو الغموض الذي أفسد كثيرا من

العلاقات و أثر سلبا على مسار التجربة.

إلا أن اجراء هذه الاشواط الاضافية اليوم تطلب اجتهادا أعمق بالنظر الى أن الاجواء التي أعقبت "الربيع السلفي – الامريكي "، الذي كان وابلا على ليس على الريف فقط ، بل على المغرب برمته عندما لم تستطع القوى الديمقراطية الحداثية الوقوف في وجهه بالاعتماد على توصيات هيئة الانصاف و المصالحة و المطالبة المستعجلة بدسترتها – كما كانت تطالب بذلك الحركة الحقوقية المغربية و على رأسها حركة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان–

ما هي طبيعة هذا الاجتهاد – الذي علينا القيام به من أجل الرفع من جودة الحياة في منطقة الريف – في زمن بداية – انشاء الله– أفول الفكر القروسطي الذي عرف كيف يسطع بعيد الربيع العربي – الامريكي ؟

في اعتقادي المتواضع وجب الحسم اليوم في المنطقة في اشكالية العلاقة بين الذاكرة و التاريخ و السياسة و البحث عن صيغ جعل تراث محمد بن عبدالكريم و ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي أعقبت الاستقلال ،في صلب البحث عن صيغ الرفع من جودة الحياة بالمنطقة وليس وقودا لصراع بدون افاق.و أن على المجلس الوطني لحقوق الانسان أن يلعب – بدون خوف ممن يريدون فرملة أهدافه من باب الكشف عن ماليته– الدور المنوط به في هذا المجال باعتباره المسؤول الاول عن أجرأة توصيات هيئة الانصاف و المصالحة ، و كل تأخير في الموضوع سيكون لفائدة التواقين الى دولة مغربية قروسطية.

و ثانيا، تقييم جميع التجارب التي انخرطت بصيغة المفرد ، للمساهمة ، مع الاخرين – باقي المغاربة– بصيغة الجمع في دمقرطة الدولة و دمقرطة المجتمع ، مما يتوجب توجيه دعوة مفتوحة الى جميع من ساهم أو رافق النقاش العمومي المحلي حول دمقرطة الدولة المغربية الانخراط في تقييم عميق لأزيد من خمسين سنة من النضال السياسي و الحقوقي بالمنطقة – و الذي شكلت فيه تجربة لجنة اعلان الريف من بين أهم محطة – . و هذا لن يتحقق الا بتواضع جميع المكونات و الكف عن البروز المرضي على ظهر مستقبل المنطقة بالمزايدات اليسراوية العدمية أحيانا ، و العرقية الانتهازية أحيانا أخرى و التي لن تؤدي الا الى الابقاء على الوضع الراهن الذي يفسح المجال لتسلل القوى الظلامية القروسطية الى المنقطة .

و بالنظر الى كيفية تسارع الاحداث بعد الربيع العربي – الامريكي و محاولة القروسطيين – بجميع تلاوينهم– التسلل الى مفاصيل الدول التي اصيبت بهذه الكارثة السياسية – و من بينها بلادنا– فان القيام و الحسم في ما سبق ذكره يشكل ضرورة حيوية للرجوع الى روح اعلان لجنة الريف الذي أطلق من أجل أن يكون الريف نموذجا لبناء المغرب المتعدد بذاكراته المحلية ، بتاريخه متنوع ، بتعدد طموحات مكوناته الهادفة الى المساهمة في البناء الديمقراطي، و هذا لن يتأتى إلا بالذكاء الجماعي – الذي لا محيد عليه اليوم – و الذي وحده يمكن ارجاعنا الى استنشاق عبق زمن بداية بناء " لجنة اعلان الريف" . الا أن هذا الشوط يجب أن يكون على أساس سياسي واضح يجمع كل التواقين الى بناء الدولة الديمقراطية الحداثية التي وجب أن تتسع للجميع ،فلا يجب أن نستهين بدمج السلفيين في حزب سياسي معترف به ، خاصة و أنهم يبحثون لبناء دولة الاسلامويين فقط.

الخطر قادم.

محمد عبد الوهاب رفيقي الملقب بأبي حفص أحد أبرز أقطاب التيار السلفي في المغرب

الأناضول

كشف محمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بأبي حفص، أحد أبرز أقطاب التيار السلفي في المغرب، عن وجود استعدادات لعقد لقاء تشاوري خلال شهر رمضان أو بعده مباشرة، يعقبة مؤتمر قومي حول "السلفية الجهادية".

وفي تصريحات لمراسل وكالة الأناضول للأنباء، قال أبو حفص: "نحن نستعد بكل جهد لإعداد اللقاء التشاوري الثاني، لكننا لم نحدد موعده بعد"، مشيرا إلى انعقاد "الاجتماعات التحضرية" لهذا اللقاء.

ويعتبر اللقاء الذي يجري التحضير له الثاني من نوعه بعد الأول الذي انعقد في شهر مارس/آذار الماضي، في العاصمة المغربية الرباط.

وأوضح القيادي السلفي أنه "كان من المفترض أن ينعقد اللقاء التشاوري الثاني بعد الأول بشهر واحد لكن كانت هناك إكراهات منعت حصول هذا الأمر: بعض اللغط والتوترات والتشنجات التي حصلت بين بعض الأطراف التي لها علاقة بالملف، وبعض التصريحات التي كانت أيضا حجر عثرة في تقدم هذا الملف".

ورغم أنه أكد أن موعد هذا اللقاء لم يحدد بعد، فإنه رجح أن "ينعقد في شهر رمضان أو بعده مباشرة".

وشدد على أن منظمي اللقاء سيعملون على استدعاء "كل الأطراف والجهات الرسمية والإدارات التي لها علاقة بالموضوع"، قبل أن يستدرك قائلا: "ولا ندري إن كانت ستستجيب أم لا".

وبخصوص المؤتمر القومي المزمع عقده بشأن "السلفية الجهادية" بعد اللقاء سالف الذكر، قال رفيقي "نحن حريصون على عقد هذه المناظرة بعد اللقاء التشاوري الثاني بزمن قليل، لأن هذا الملف أخذ وقتا طويلا ولا يحتمل المزيد من الوقت".

وشدد على أن "الأمر لا يتعلق بمشاكل يمكن إرجاؤها أو تأجيلها، بل يتعلق بمحن معتقلين وعائلاتهم وأسرتهم التي تعاني أكثر مما يعاني المعتقلون أنفسهم، فالإفراج عن المظلومين المعتقلين ظلما هو من أولى الأولويات التي ينبغي الاشتغال عليها".

واعتقل المغرب مئات الأشخاص بتهمة الانتماء لتيار "السلفية الجهادية" عقب التفجيرات التي شهدتها مدينة الدار البيضاء، (90 كيلومترا جنوب الرباط)، مساء يوم 16 مايو/ أيار 2003، وتمت محاكمتهم بموجب قانون "مكافحة الإرهاب".

وعقد علماء دين وناشطون حقوقيون، أواخر شهر مارس/آذار الماضي، بالعاصمة المغربية، الرباط، لقاء تشاوريا من أجل تسوية ملف هؤلاء المعتقلين ويعد الأول من نوعه بالبلاد منذ تفجيرات الدار البيضاء، وانتهى بالاتفاق على عقد لقاء ثانٍ دون تحديد موعد لذلك.

وأكد بيان صدر في ختام هذا اللقاء التشاوري عزم منظميه على "على مواصلة التشاور في لقاء ثان بحضور فاعلين رسميين لإنضاج الشروط الضرورية للبحث في سبل تسوية هذا الملف في أبعاده المختلفة"، دون أن يحدد موعد اللقاء الثاني.

وشدد اللقاء على أهمية "استعراض وجهات نظر مختلف الفاعلين المعنيين بهذه القضية بشأن "الانتهاكات والتجاوزات التي طبعت مسار هذا الملف"، وفق البيان سالف الذكر.

كما بحث آفاق اندماج المعتقلين من تيار "السلفية الجهادية" و"التعقيدات التي تواجههم داخل السجن وخارجه، سواء الإقصاء من برامج الاندماج داخل السجن أو تعطيل حقوقهم المدنية والمهنية في علاقاتهم بالإدارة والمصالح العمومية "، بحسب البيان.

وشارك في اللقاء ممثلون عن هيئتين حقوقيتين رسميتين هما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، إلى علماء دين سلفيين بارزين، وممثلات عن عائلات المعتقلين على ذمة ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"، ومنظمات حقوقية مغربية غير حكومية.

وكان ناشطون حقوقيون مدنيون وسلفيون وسياسيون، أبرزهم قياديون بحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، عبروا في وقت سابق من العام الجاري عن أملهم في التوصل إلى حل نهائي مع الدولة يفضي إلى طي ملف السلفية الجهادية وإطلاق سراح جميع المعتقلين قبل حلول الذكرى العاشرة لتفجيرات الدار البيضاء الشهر الماضي.

جمعية لأحد المقربين من ولد الرشيد تكرم أطرا صحية بالعيون... وزد من راسك...

أضف المقال إلى :

أضيف في 12 يونيو 2013 الساعة 10 : 01

الصحراء نيوز – العيون

استطاع احد المقربين من أمير الصحراء حمدي ولد رشيد، أن يكون جمعية تتكون من ثلاثة أفراد زوجة وصديق والرئيس طبعا ، من اجل التسول بهم لدى أغنياء المنطقة وقام بعملية تكريم مفضوحة الأحد الماضي، لبعض موظفي الصحة المقربين من الأمير وإقصاء دوي التوجهات السياسية أو النقابية الأخرى، وهو ما اغضب بعض النقابيين وفضلوا الانسحاب بهدوء علما أن الأمير خصص للعملية غلافا ماليا قدر بعشرين ألف درهما خالصة ، سلمت لعرابه الذي يضع قباعة حزب الأصالة والمعاصرة وقت الرخاء، ويحن لحزب الميزان وقت الشدة، وخلال الحفل الذي احتضنه أحد فنادق العيون فوجئنا بخطاب شبه دعائي لحملة غير مسبوقة ووجوه معروفة باستباقها لطي المراحل ،وهو ما أثار استياء بعض نقابيي القطاع الصحي الدين فهموا اللعبة وانسحبوا ،عندما رأوا الوجوه المعروفة تستحوذ على المقاعد الأمامية ففهموا اللعبة وفضلوا مغادرة القاعة ،ومن المضحك أن رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تورط هو الآخر في الواقعة بحسن نية، معتبرا أن الأمر مجرد تكريم للأطر الصحية .والجدير بالإشارة أن القطاع الصحي وما يعرفه من تجاوزات، وخروقات وتدني لا يستحق التكريم ،بقدر ما يستحق المتابعة والمساءلة فا غلب أطره لا يهتمون بمرضاهم بما يستحقون من عناية ،ومستشفى مولاي الحسن بن المهدي يعتبر من المؤسسات الصحية بالعيون التي تحوم حولها الشبهات ،جراء سوء معاملة المرضى وابتزازهم بقسم الجراحة ،والعظام وسوء التسيير والتدبير الإداري والمالي للمؤسسة ،ومع هدا فاللجنة الجهوية عوض أن تمارس اختصاصاتها شاركت في تكريم منتهكي حقوق الإنسان.

المجلس الجماعي لتماسينت يسابق الزمن ليشرع في حل مؤقت وعاجل لمجاري الصرف الصحي ويطالب الجهات المسؤولة بالتدخل لحل الكارثة.

2013/06/12

فري ريف: محمد العزوزي.

في بادرة منه لحل الكارثة البيئية وإنقاذا للموقف بمركز تماسينت شرع المجلس الجماعي للجماعة الترابية في تنفيذ أشغال تسريح قنوات المياه العادمة من أجل الحيلولة دون وقوع كارثة حقيقية بعد ظهور بوادر إختناق بعض قنوات شبكة واد الحار.

وأوضح السيد عودة الخطابي رئيس جماعة إمرابطن بالنيابة لفري ريف كون المجلس الجماعي يسارع الوقت لأجل الحيلولة دون وقوع كارثة حقيقية بمركز تماسينت وقال إنه كيف يمكن للمواطنين أن ينتظروا سنتين او أكثر من أجل تنفيذ الشطر الثاني من مشروع تطهير السائل بمركز تماسينت بعدما إنتظروا خمس سنوات كما دعا الجهات الوصية والمسؤولة للتدخل ومساعدة المجلس والساكنة وحل الكارثة مضيفا قوله إنها كارثة حقيقية وهدر للمال العام حينما أقيم مشروع تطهير السائل وشيدت قنوات الواد الحار وسط الوديان التي تمر بمركز تماسينت.

هذا ويذكر أن تماسينت استفادت من مشروع التطهير السائل سنة 2005 الذي أقيمت قنواته الرئيسية وسط المجاري المائية(واد تماسينت) التي جرفتها المياه، إذ لم تصمد إلا لمدة سنة واحدة، لتقذف المياه العادمة مباشرة في المجاري المائية وتتسبب في تلويث الفرشة المائية والمياه السطحية.

بعد أن يرشح مركز تماسينت من جديد ضمن ست مراكز قروية مستفيدة من التهيئة دشنت من طرف جلالة الملك إنطلاقا من أيت قمرة. حيث تم بمركز تماسينت لحدود الآن تشييد شبكة جديدة للصرف الصحي في إطار الشطر الأول والشروع في تزفيت بعض الأزقة فيما لايزال آجال تنفيذ الشطر الثاني – والذي ستضم أشغاله محطة للضخ وأخرى لمعالجة المياه العادمة – مجهولا.

وجدير بالإشارة أنه في إطار المحافظة على البيئة قام الدرك الملكي البيئي بتحرير محضر استماع لجماعة إمرابطن بخصوص مطرح النفايات الوحيد بالجماعة الذي يتواجد على مقربة من المجرى الرئيسي لواد غيس على إثر تقدم جمعية بيئية بشكاية في الموضوع. هذا فيما أجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحقيقا ميدانيا حول مشكل الواد الحار بالمركز إثر تقدم مواطنين بشكاية في الأمر

منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب يراسل وزير العدل وجهات رسمية لإعادة النظر في ملف معتقلي أحداث آيث بوعياش

راسل منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب تنسيقيتي الحسيمة و آيث بوعياش كل من وزير العدل و الحريات مصطفى الرميد و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و الوزير المنتدب لدى حقوق الإنسان حول موضوع "إعادة النظر في قضية المعتقلين السياسيين بالسجن المحلي بالحسيمة"، وطالبوا في الرسالة بإطلاق سراح كافة المعتقلين المتواجدين بالسجن المحلي بمدينة الحسيمة و باقي المعتقلين بالسجون المغرب

وإليكم نص الرسالة الكاملة

منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب

تنسيقيتا الحسيمة/ آيث بوعياش

في: 18/05/2013.

إلى السيد: وزير العدل و الحريات المحترم

الموضوع: طلب إعادة النظر في قضية المعتقلين السياسيين بالسجن المحلي بالحسيمة؛

تحية احترام و تقدير، و بعد؛

في إطار مهام منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب في رصد و تتبع الوضع الحقوقي بجهة الشمال/ الريف الكبير، و من منطلق معيار المرجعية الدولية المؤطرة لمنظومة حقوق الإنسان، و انسجاما مع مقتضيات فصول الدستور المغربي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1 .11 .91 بتاريخ 29 يوليوز 2011 ، الداعمة لمبادئ حقوق الإنسان و الحريات العامة﴿ خاصة الفصول: 22 . 23 . 25 . 29 ﴾؛ نذكركم بخطورة التجاوزات و الخروقات المسطرية و القانونية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية في جهة الريف الكبير/ إقليم الحسيمة نموذجا، على خلفية الحراك الاجتماعي لحركة 20 فبراير، و على رأسها الإعتقال السياسي المتوج بأحكام قاسية غابت فيها شروط المحاكمة العادلة شكلا و مضمونا.

في هذا الشأن، و توخيا لتأكيد الضمانات الدستورية في حماية مبادئ حقوق الإنسان و صيانة الحريات العامة، نطالبكم السيد وزير العدل المحترم بالتدخل لإقرار هذه الضمانات من خلال العمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين المودعين في السجن المحلي بمدينة الحسيمة، و بباقي سجون المملكة.

هذا، و في انتظار تجاوبكم الإيجابي في إعادة النظر في ملف المعتقلين السياسيين، تقبلوا منا تحية حقوقية.

منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب

التنسيقية المحلية /الحسيمة التنسيقية المحلية/ آيث بوعياش

توقيع المنسق المحلي: نور الدين بنعمر توقيع المنسق المحلي: إبراهيم مومي.

المصدر: أخبار الريف

ندوة حول الحق في التنمية بالكلية المتعددة التخصصات باسفي

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش أسفي والكلية المتعددة التخصصات باسفي، بشراكة مع مجموعة الأبحاث والدراسات حول الديمقراطية المحلية والحكامة ندوة بعنوان "الحق في التنمية" حيث استهلت أشغال هذه الندوة بكلمات افتتاحية للسادة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد والي جهة دكالة عبدة، السيد رئيس جامعة القاضي عياض والسيد عميد الكلية المتعددة التخصصات باسفي وقد توزعت أشغال الجلسة العامة على خمس مداخلات نسردها كالاتي :

1. الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان للأستاذ مصطفى أنفلوس .
2. المداخل الأساسية للتنمية الشاملة للدكتور مصطفى الصوفي.
3. أي موقع لاسفي في المخططات التنموية الإستراتيجية للأستاذ منير الشرقي.
4. المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد للأستاذ عبر الكبير اجميعي.

قدم الأستاذ مصطفى أنفلوس عرضا حول المحاور الأساسية التي تعتبر بمثابة مدخل لثقافة حقوق الإنسان والتي هي:
التربية باعتبارها تندمج في إطار استراتيجية التطور والتغيير الاجتماعي .
التكوين الذي يشمل تنمية الكفايات بما تتضمنه من معارف وتطوير للمهارات وتشكيل للمواقف.
التحسيس والذي هو عملية تواصلية مندمجة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان .
وقد أكد على أن الحق في التنمية يرتكز على مبدأين أساسين :
الحق في المشاركة في إعداد السياسات والبرامج التنموية ثم الحق في التمتع بنتائجها، فالحق في التنمية إدن يسمح بالنظر إلى حقوق الإنسان لا بصفتها مطالب تتقصد الحماية أو تقديم الخدمات من الدولة كهيأة متعالية، بل كنتيجة طبيعية للممارسة الديمقراطية فالفرد من خلال مشاركته يساهم في إقرار حقوقه وواجباته وحمايتها والرقابة عليها كما يساهم في إنتاج الثروات والتمتع بها فبهذا المعنى يصبح الحق في التنمية عبر مقترب المشاركة حقا مؤسسا للحقوق يدعمها ويعمقها.
أما الحق في التمتع بنتائج السياسات وبرامج التنمية فيتشكل من خلال تمكين الفئات الضعيفة من حقهم في الوصول إلى حد أدنى من تكافؤ الفرص كالحق في التعليم، الحق في الشغل والحق في مستوى معيشي لائق فهذه الحقوق الثلاثة من شأن إعمالها وفق أرضية صلبة للحق في التنمية أن توفر هذا الحق، فهي من جهة تتفاعل جدلا مع الحقوق المرتبطة بالمشاركة كما أنها تتفاعل فيما بينها أيضا. ذلك أن الممارسة السليمة للحق في التعليم والتكوين هي أفضل معبر عن ممارسة الحق في الشغل، والشغل يعد أفضل وسيلة للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق .

في مداخلة ثانية للدكتور مصطفى الصوفي والتي استهلها بالتعريف بالإنجازات والمساهمات التي قدمتها منطقة اسفي في نسج حضارة وثقافة المغرب حيث أكد على أن اسفي مدينة عريقة في التاريخ، مؤسس استراتيجي لفكرة التقدم والتمدن على مستوى المملكة، هي جزء أصيل في انتاج ثقافة التنوع في بعدها العالمي لأن المنطقة هي ملتقى رياح وكل الثقافات التي استوطنت في هذه المنطقة، هي مجال للتنوع الثقافي والديني حيث أن تواجد مونتيسكيو بهذه المدينة أنتجت على مستوى النخب منذ تشكل دولة المغرب اسهامات رائدة في تشكل ملامح الهوية المغربية وفي اسفي من الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية ما يؤهلها لأن تكون رافدا أساسيا في إنتاج مفهوم الثروة لكن واقع اسفي يؤشر بأشياء غير منصفة لا بالنسبة للساكنة أو للغيورين على المنطقة
انطلق الدكتور الصوفي من ضرورة مراجعة جميع التعاريف التي أنتجت حول مفهوم التنمية في المغرب الحديث بعد الإستقلال بالإضافة إلى نفيه أن تكون التنمية فقط بعد إجرائي وإحصائي أو عبارة عن مؤشرات فالتنمية استبطان في ثقافة عميقة لمجتمع وهو لا يتأتى إلا من خلال ثقافة

الديمقراطية وهذه الأخيرة لاتتأتى إلا من خلال ثقافة المواطنة وهي الأخرى لا تتم إلا من خلال التحديث السياسي والذي هو الاخر يعد نتيجة للتنمية السياسية و تعتبر هذه الأخيرة المدخل الإستراتيجي لصياغة أي مصالحة بين الإنسان والمجال حيث أكد على أننا في الوقت الراهن – وبهذه العبارة – نحتاج إلى كثير من المجتمع المدني وقليل من الدولة كما وضح أن مفهوم التنمية ينبني على مجموعة من المبادئ أو ما اصطلح عليه برافعات التنمية والتي تتمثل في:

تتبيث فكرة المواطنة
تثبيت الجهوية
تتبيث دور المجتمع المدني
إرساء ثقافة حقوق الإنسان
جعل الإعلام رافعة للرأي العام

وفي مداخلة للأستاذ منير الشرقي استهلها بطرح سؤال جوهري حول موقع مدينة اسفي وهل هو قطب إقتصادي أساسي في السياسات العمومية للدولة، أم هو مورد رئيسي لخزينة الدولة على مستوى تحصيل العملة الصعبة وعلى مستوى التحصيل الضريبي والجبائى كما طرح مسألة التنمية التي ربطها بمؤشر ترتيب الجهات الذي كانت تحتل فيه جهة دكالة عبدة المرتبة الثالثة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام للدولة في سنة 2003، وانتقال هذه المرتبة إلى السابعة على الصعيد الجهوي حسب اخر الإحصائيات الرسمية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط وقد انتقل الأستاذ الشرقي لتقريب الرؤية حوق موقع اسفي من المخططات التي تبرمجها الدولة والتي نوجزها كالاتي
رؤية السياحة 2020 والتي تعتبر بمثابة تحديد لمخطط المغرب الأزرق حيث يلاحظ جليا تغييب مدينة اسفي والتي تتوفر على 120 كلم من الساحل وتتوفر على محطات شاطئية جيدة ومياه ذات جودة عالية بحيث تصنف في المنطقة A حسب التحاليل المختبرية التي تقوم بها هيئات دولية فاعلة في مجال البيئة
مخطط الإقلاع الصناعي وغياب مدينة أسفي في هذا المخطط حيث حمل الأستاذ الشرقي المسؤولية للسادة الولاة لعدم توفير الوعاء العقاري كما أضاف أن تحول مدينة أسفي إلى قطب طاقي وذلك بتوفير 27% من حاجيات المغرب من الطاقة بفضل المحطة الحرارية إلا أن اسفي ستكتفي فقط بنشاط توفير الطاقة في غياب أي ادماج للمنطقة في مخطط الإقلاع الصناعي
المخطط الأخضر والذي يستهدف إحداث أزيد من مليون مقاولة فلاحية ضخ مبلغ استثمارات يصل إلى 10ملايير درهم من خلال إنجاز 1500 مشروع وطني تنتزع فيه جهة دكالة عبدة 89 مشروع فلاحي لكن محدودية المدارات السقوية تحول دون تحقيق التنمية الفلاحية باسفي التي لا تتوفر إلا على 1% من المساحات السقوية في حين تتوفر مدينة الجديدة على 12% من المساحات المسقية حيث تم توقيف مشروع فلاحي كبير بعبدة العليا وذلك إلى غاية إعادة تحيين التوقعات على مستوى الموارد المائية في حين إمكانية توسيع السقي الموضعي تبقى فكرة قائمة
مخطط أليوتيس لتنمية المصايد البحرية الذي يهتم بتنمية الثروة السمكية و الصناعة الغذائية خاصة في شق التصبير وخلق ثلاثة أقطاب تنافسية هي أكادير، العيون والداخلة في غياب قطب مهم ثري من حيث التنوع الذي يوفره من الأسماك والذي هو اسفي
كما تطرق الأستاذ الشرقي إلى مجموعة من المخططات الأخرى الذي لوحظ بها هيا الأخرى تغييب منطقة ومن هنا يطرح السؤال الجوهري إلى متى سيستمر هذا التغييب وأين هو دور الفاعلين المحليين في جلب الاستثمارات والمشاريع على المستوى الوطني والدولي

وفي مداخلته الأخيرة حول المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد انطلق الأستاذ عبر الكبير اجميعي من المادة 36 من الميثاق الجماعي والتي تقول :

يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع.

وقد قدم الأستاذ اجميعي عرضا مدققا على مختلف مراحل إعداد المخطط الجماعي للتنمية ومختلف المتدخلين في جل مراحل إعداده ليقف عند الصعوبات التي تعترض المخططات الجماعية للتنمية والتي أوردها في :

تواضع قدرة الجماعات على مستوى تعبئة الموارد المالية.

غياب المصاحبة الضرورية للجماعات في تنفيذ مشاريع المخطط التنموي.

ضعف تدخل الهياكل التنظيمية الإقليمية اللجنة الموسعة لرؤساء الجماعات والفريق الإقليمي للمصاحبة والتتبع.

سيادة المقاربات التقليدية المرتكزة على المداخيل الذاتية للجماعات المحلية والمساعدات في تدبير المشاريع.

استمرار الصعوبات المرتبطة بمشكل إلتقائية البرامج والمشاريع بين المتدخلين.

وقد أختتمت أشغال هذه الندوة العلمية بتساؤلات للسادة الحضور واقتراح مجموعة من التوصيات الحلول البنائة من أجل تجاوز الأزمة الراهنة التي تعاني منها المنطقة والرقي بها كفاعل رائد على المستوى الوطني من أجل انتفاعها بالحق في التنمية .

ندوة حول الحق في التنمية بالكلية المتعددة التخصصات باسفي

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش أسفي والكلية المتعددة التخصصات باسفي، بشراكة مع مجموعة الأبحاث والدراسات حول الديمقراطية المحلية والحكامة ندوة بعنوان "الحق في التنمية" حيث استهلت أشغال هذه الندوة بكلمات افتتاحية للسادة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد والي جهة دكالة عبدة، السيد رئيس جامعة القاضي عياض والسيد عميد الكلية المتعددة التخصصات باسفي وقد توزعت أشغال الجلسة العامة على خمس مداخلات نسردها كالاتي :

1. الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان للأستاذ مصطفى أنفلوس .
2. المداخل الأساسية للتنمية الشاملة للدكتور مصطفى الصوفي.
3. أي موقع لاسفي في المخططات التنموية الإستراتيجية للأستاذ منير الشرقي.
4. المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد للأستاذ عبر الكبير اجميعي.

قدم الأستاذ مصطفى أنفلوس عرضا حول المحاور الأساسية التي تعتبر بمثابة مدخل لثقافة حقوق الإنسان والتي هي:
التربية باعتبارها تندمج في إطار استراتيجية التطور والتغيير الاجتماعي .
التكوين الذي يشمل تنمية الكفايات بما تتضمنه من معارف وتطوير للمهارات وتشكيل للمواقف.
التحسيس والذي هو عملية تواصلية مندمجة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان .
وقد أكد على أن الحق في التنمية يرتكز على مبدأين أساسين :
الحق في المشاركة في إعداد السياسات والبرامج التنموية ثم الحق في التمتع بنتائجها، فالحق في التنمية إدن يسمح بالنظر إلى حقوق الإنسان لا بصفتها مطالب تتقصد الحماية أو تقديم الخدمات من الدولة كهيأة متعالية، بل كنتيجة طبيعية للممارسة الديمقراطية فالفرد من خلال مشاركته يساهم في إقرار حقوقه وواجباته وحمايتها والرقابة عليها كما يساهم في إنتاج الثروات والتمتع بها فبهذا المعنى يصبح الحق في التنمية عبر مقترب المشاركة حقا مؤسسا للحقوق يدعمها ويعمقها.
أما الحق في التمتع بنتائج السياسات وبرامج التنمية فيتشكل من خلال تمكين الفئات الضعيفة من حقهم في الوصول إلى حد أدنى من تكافؤ الفرص كالحق في التعليم، الحق في الشغل والحق في مستوى معيشي لائق فهذه الحقوق الثلاثة من شأن إعمالها وفق أرضية صلبة للحق في التنمية أن توفر هذا الحق، فهي من جهة تتفاعل جدلا مع الحقوق المرتبطة بالمشاركة كما أنها تتفاعل فيما بينها أيضا. ذلك أن الممارسة السليمة للحق في التعليم والتكوين هي أفضل معبر عن ممارسة الحق في الشغل، والشغل يعد أفضل وسيلة للتمتع بالحق في مستوى معيشي لائق .

في مداخلة ثانية للدكتور مصطفى الصوفي والتي استهلها بالتعريف بالإنجازات والمساهمات التي قدمتها منطقة اسفي في نسج حضارة وثقافة المغرب حيث أكد على أن اسفي مدينة عريقة في التاريخ، مؤسس استراتيجي لفكرة التقدم والتمدن على مستوى المملكة، هي جزء أصيل في انتاج ثقافة التنوع في بعدها العالمي لأن المنطقة هي ملتقى رياح وكل الثقافات التي استوطنت في هذه المنطقة، هي مجال للتنوع الثقافي والديني حيث أن تواجد مونتيسكيو بهذه المدينة أنتجت على مستوى النخب منذ تشكل دولة المغرب اسهامات رائدة في تشكل ملامح الهوية المغربية وفي اسفي من الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية ما يؤهلها لأن تكون رافدا أساسيا في إنتاج مفهوم الثروة لكن واقع اسفي يؤشر بأشياء غير منصفة لا بالنسبة للساكنة أو للغيورين على المنطقة
انطلق الدكتور الصوفي من ضرورة مراجعة جميع التعاريف التي أنتجت حول مفهوم التنمية في المغرب الحديث بعد الإستقلال بالإضافة إلى نفيه أن تكون التنمية فقط بعد إجرائي وإحصائي أو عبارة عن مؤشرات فالتنمية استبطان في ثقافة عميقة لمجتمع وهو لا يتأتى إلا من خلال ثقافة

الديمقراطية وهذه الأخيرة لاتتأتى إلا من خلال ثقافة المواطنة وهي الأخرى لا تتم إلا من خلال التحديث السياسي والذي هو الاخر يعد نتيجة للتنمية السياسية و تعتبر هذه الأخيرة المدخل الإستراتيجي لصياغة أي مصالحة بين الإنسان والمجال حيث أكد على أننا في الوقت الراهن – وبهذه العبارة – نحتاج إلى كثير من المجتمع المدني وقليل من الدولة كما وضح أن مفهوم التنمية ينبني على مجموعة من المبادئ أو ما اصطلح عليه برافعات التنمية والتي تتمثل في:

تتبيث فكرة المواطنة
تثبيت الجهوية
تتبيث دور المجتمع المدني
إرساء ثقافة حقوق الإنسان
جعل الإعلام رافعة للرأي العام

وفي مداخلة للأستاذ منير الشرقي استهلها بطرح سؤال جوهري حول موقع مدينة اسفي وهل هو قطب إقتصادي أساسي في السياسات العمومية للدولة، أم هو مورد رئيسي لخزينة الدولة على مستوى تحصيل العملة الصعبة وعلى مستوى التحصيل الضريبي والجبائى كما طرح مسألة التنمية التي ربطها بمؤشر ترتيب الجهات الذي كانت تحتل فيه جهة دكالة عبدة المرتبة الثالثة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام للدولة في سنة 2003، وانتقال هذه المرتبة إلى السابعة على الصعيد الجهوي حسب اخر الإحصائيات الرسمية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط وقد انتقل الأستاذ الشرقي لتقريب الرؤية حوق موقع اسفي من المخططات التي تبرمجها الدولة والتي نوجزها كالاتي
رؤية السياحة 2020 والتي تعتبر بمثابة تحديد لمخطط المغرب الأزرق حيث يلاحظ جليا تغييب مدينة اسفي والتي تتوفر على 120 كلم من الساحل وتتوفر على محطات شاطئية جيدة ومياه ذات جودة عالية بحيث تصنف في المنطقة A حسب التحاليل المختبرية التي تقوم بها هيئات دولية فاعلة في مجال البيئة
مخطط الإقلاع الصناعي وغياب مدينة أسفي في هذا المخطط حيث حمل الأستاذ الشرقي المسؤولية للسادة الولاة لعدم توفير الوعاء العقاري كما أضاف أن تحول مدينة أسفي إلى قطب طاقي وذلك بتوفير 27% من حاجيات المغرب من الطاقة بفضل المحطة الحرارية إلا أن اسفي ستكتفي فقط بنشاط توفير الطاقة في غياب أي ادماج للمنطقة في مخطط الإقلاع الصناعي
المخطط الأخضر والذي يستهدف إحداث أزيد من مليون مقاولة فلاحية ضخ مبلغ استثمارات يصل إلى 10ملايير درهم من خلال إنجاز 1500 مشروع وطني تنتزع فيه جهة دكالة عبدة 89 مشروع فلاحي لكن محدودية المدارات السقوية تحول دون تحقيق التنمية الفلاحية باسفي التي لا تتوفر إلا على 1% من المساحات السقوية في حين تتوفر مدينة الجديدة على 12% من المساحات المسقية حيث تم توقيف مشروع فلاحي كبير بعبدة العليا وذلك إلى غاية إعادة تحيين التوقعات على مستوى الموارد المائية في حين إمكانية توسيع السقي الموضعي تبقى فكرة قائمة
مخطط أليوتيس لتنمية المصايد البحرية الذي يهتم بتنمية الثروة السمكية و الصناعة الغذائية خاصة في شق التصبير وخلق ثلاثة أقطاب تنافسية هي أكادير، العيون والداخلة في غياب قطب مهم ثري من حيث التنوع الذي يوفره من الأسماك والذي هو اسفي
كما تطرق الأستاذ الشرقي إلى مجموعة من المخططات الأخرى الذي لوحظ بها هيا الأخرى تغييب منطقة ومن هنا يطرح السؤال الجوهري إلى متى سيستمر هذا التغييب وأين هو دور الفاعلين المحليين في جلب الاستثمارات والمشاريع على المستوى الوطني والدولي

وفي مداخلته الأخيرة حول المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد انطلق الأستاذ عبر الكبير اجميعي من المادة 36 من الميثاق الجماعي والتي تقول :

يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي، يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع.

وقد قدم الأستاذ اجميعي عرضا مدققا على مختلف مراحل إعداد المخطط الجماعي للتنمية ومختلف المتدخلين في جل مراحل إعداده ليقف عند الصعوبات التي تعترض المخططات الجماعية للتنمية والتي أوردها في :

تواضع قدرة الجماعات على مستوى تعبئة الموارد المالية.

غياب المصاحبة الضرورية للجماعات في تنفيذ مشاريع المخطط التنموي.

ضعف تدخل الهياكل التنظيمية الإقليمية اللجنة الموسعة لرؤساء الجماعات والفريق الإقليمي للمصاحبة والتتبع.

سيادة المقاربات التقليدية المرتكزة على المداخيل الذاتية للجماعات المحلية والمساعدات في تدبير المشاريع.

استمرار الصعوبات المرتبطة بمشكل إلتقائية البرامج والمشاريع بين المتدخلين.

وقد أختتمت أشغال هذه الندوة العلمية بتساؤلات للسادة الحضور واقتراح مجموعة من التوصيات الحلول البنائة من أجل تجاوز الأزمة الراهنة التي تعاني منها المنطقة والرقي بها كفاعل رائد على المستوى الوطني من أجل انتفاعها بالحق في التنمية .

AL BAYANE

Albayane
11703/4

Rencontre à Laâyoune

«La mise en œuvre effective du droit à la santé»

«La mise en œuvre effective du droit à la santé» a été le thème d'une rencontre en hommage aux cadres médicaux organisée, dimanche à Laâyoune, par l'Association des amis des malades pour le soutien médical en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme de la région Laâyoune-Smara.

Cette manifestation vise à sensibiliser les cadres médicaux de la ville sur l'importance de la mise en œuvre effective du droit à la santé et de la contribution à la promotion de la culture des droits humains dans le domaine de la santé, a indiqué à cette occasion le président de l'Association, Sidi Ahmed Bouhedda.

De son côté, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme, Mohamed Salem Charkaoui a souligné que la commission n'épargnera aucun effort pour contribuer à garantir le droit à la santé et à renforcer le rôle du personnel médical, notant que la commission est ouverte sur tous les acteurs afin de promouvoir la culture des droits de l'Homme.

Le rôle du médecin dans la protection des droits de l'homme a été mis en exergue lors de cette rencontre, qui a également vu la distribution de prix sur nombre de personnes travaillant dans le domaine de la santé.

Dans le cadre de sa contribution à la mise en œuvre effective du droit à la santé, le CNDH avait réalisé en 2010, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement, une étude intitulée "Droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du millénaire pour le développement", qui s'était intéressée aux secteurs de l'emploi, de l'éducation, de la santé et du logement.

Le CNDH a aussi établi en 2012 un rapport sur "La santé mentale et les droits de l'Homme", le premier de son genre au Maroc, rappelle-t-on.

11703/2

Le calvaire des ex-détenus

L'insertion sociale fait débat

La Commission régionale des droits de l'homme de Casablanca-Settat, l'association Relais prison-société et l'association Adala ont organisé une sur le thème de «la réhabilitation : simplification des mesures et procédures juridiques pour une véritable réinsertion dans la société».

Cette rencontre scientifique s'est tenue dans le but de déclencher un débat sur la nécessité de proposer des réformes législatives et institutionnelles, en vue de formuler des recommandations visant à faciliter les mesures et procédures juridiques pour une insertion effective des prisonniers dans la société. Cette manifestation vise avant tout à apporter un éclairage sur la problématique de la réinsertion socioprofessionnelle des prisonniers, qui sont confrontés à une série d'obstacles juridiques relatifs à l'obtention du casier judiciaire et les procédures à suivre, ainsi que les longues périodes à respecter pour obtenir la réhabilitation de plein droit. Elle s'inscrit également dans le cadre du suivi des recommandations du Conseil national des droits de l'homme.

Lors de cette rencontre une directrice des ressources humaines d'une grande entreprise marocaine a souligné que «la réhabilitation des ex-détenus est un élément crucial. Leur garantir un travail pourrait changer leur vie. Ces personnes ont besoin de se sentir respectées et ont le droit de vivre pleinement. Nous avons employé une vingtaine d'ex-détenus et nous n'avons eu aucun souci, bien au contraire ces personnes ont fait leur preuve sur tous les plans.»

Nabila Koraichy

Trois questions à Youssef Madad, SG de l'association relais société prison

«Le casier judiciaire, un obstacle pour l'ex-détenu »

Al Bayane : D'après vous quel est le réel problème de l'insertion des ex-détenus ?

Youssef Madad: Les longues périodes à respecter pour obtenir la réhabilitation de plein droit ou la réhabilitation judiciaire. Comment peut-on concevoir que l'ex-prisonnier puisse attendre, en tant que citoyen dans la précarité, plusieurs années, avant d'avoir droit à l'accès à l'emploi, car la plupart des employeurs exigent le casier judiciaire comme préalable à l'embauche. Ce document est considéré comme une punition supplémentaire, qui serait plus dure que les peines privatives de liberté.

Quelle proposition faites-vous pour dépasser les entraves à l'insertion professionnelle des ex-détenus ?

Tout d'abord l'organisation de cette conférence s'inscrit dans cette démarche pour pouvoir dépasser les entraves à l'insertion professionnelle des ex-détenus. Nous avons besoin de la mobilité des partenaires tels que les associations, les centres de formation, les entreprises, l'Etat, et ce pour donner une force à cette initiative. Il est à noter aussi qu'il faudra améliorer les outils de l'insertion des ex-détenus de la façon la plus adéquate possible dans le but de pousser les entreprises à embaucher ces personnes et contribuer à leur réinsertion dans la société.

Quel est le rôle de la société civile dans l'amélioration de l'insertion des ex-détenus ?

La société civile devra assumer son rôle, l'organisation d'une structure d'accueil est primordiale surtout après les 48h de la sortie de la prison. C'est une phase élémentaire et décisive. Il faut insister aussi sur la création des centres de formations et surtout se porter garant contre la privation d'accès au travail des ex-détenus.

Libération

La réhabilitation des prisonniers en débat à Casablanca

Plaidoyer pour une simplification des procédures

Les participants à un débat organisé lundi à Casablanca sur la réhabilitation des pensionnaires des établissements pénitentiaires ont plaidé pour une simplification des procédures juridiques afin d'assurer aux anciens détenus une meilleure insertion sociale.

Lors de cette rencontre-débat, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat, l'Association Relais prison-société et l'Association Adala, les participants ont souligné que la réhabilitation des prisonniers ne doit pas être uniquement conçue selon une approche juridique mais devrait englober également les champs socio-économiques et des droits de l'Homme. Une manière de préparer, à leurs yeux, la réinsertion sociale du détenu avant même la fin de sa peine et ce, en concertation avec l'ensemble des partenaires concernés.

Ils ont, à ce titre, relevé l'existence de certaines mesures contraignantes dans la procédure de réhabilitation des prisonniers pour leur droit à une nouvelle chance, citant, entre autres, la prise en compte de la longue durée de la peine, la non-distinction entre les dossiers selon la gravité du crime ou encore l'application stricto-sensu des peines liberticides au lieu de prévoir d'autres peines alternatives facilitant la réinsertion sociale et professionnelle des prisonniers de droit commun.

Pour mieux appréhender la problématique de réhabilitation sur les plans juridique, législatif et institutionnel, les intervenants ont, outre la simplification des procédures, appelé à la consécration des règles internationales en matière de droits de l'Homme et l'organisation de sessions de formation et de requalification au profit des prisonniers.

Les débats animés notamment par des magistrats, des responsables d'institutions de réinsertion des prisonniers, des universitaires ainsi que des acteurs associatifs, se sont articulés autour de plusieurs axes, dont «La réhabilitation : Quelle approche juridique», et «La réhabilitation : quelle approche de terrain».

Un débat enrichi également par des témoignages donnés par des acteurs associatifs actifs dans le domaine de la réinsertion des prisonniers.

Le débat s'inscrit dans le cadre du chantier lancé sur la réforme de la justice, et en application des recommandations du Conseil national des droits de l'Homme contenues dans son rapport thématique de 2011 intitulé «Crise des prisons, une responsabilité commune : 100 recommandations pour la protection des droits des prisonniers (es)».

MAP

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Commissions d'enquête parlementaires

Les mises en garde du PAM

• Elles doivent faire preuve de neutralité et éviter de condamner les personnes

• La distinction entre le politique et le judiciaire est impérative

• Accord de l'opposition et de la majorité pour une proposition commune

6_4051

LE sort de la proposition de loi organique sur les commissions d'enquête parlementaires vient d'être scellé. C'est la logique du compromis qui a prévalu pour sortir du casse-tête des députés obligés de choisir entre deux propositions. L'une est de l'initiative du RNI, déjà présentée au sein de la Commission de la législation et des droits de l'homme de la Chambre des représentants. L'autre vient du PJD et déposée après celle du RNI. «Finalement, nous avons opté pour la sommation des deux propositions pour sortir une mouture qui prend en compte les principaux éléments des uns et des autres», a souligné Rachid Talbi Alami, chef du groupe parlementaire du RNI. L'accord a été possible après une réunion de travail avec le président de la Chambre Karim Ghellab, Rachid Talbi Alami et Abdallah Boinou, chef du groupe parlementaire du PJD. Un comité, formé de représentants de chaque sensibilité politique, sera chargé d'élaborer la nouvelle mouture de la proposition qui sera examinée par la Commission. Le travail devra démarrer à partir de la semaine prochaine, dès que les groupes auront désigné leurs représentants, a souligné Mohamed Hanine, président de la Commission de la législation et des droits de l'homme.

Les observateurs ont relevé que la majorité et l'opposition sont en train d'accorder leurs violons, particulièrement après le boycott de la séance mensuelle du chef du gouvernement par les quatre formations politiques (RNI, PAM, USFP, UC). D'ailleurs, Rachid Talbi Alami a fait valoir la nécessité de mettre de côté les désaccords pour faire avancer les dossiers stratégiques pour le pays. C'est le cas de la loi organique des commissions d'enquête parlementaires. «Le texte sera par la suite enrichi lors des amendements. Beaucoup de choses doivent être améliorées d'autant que les recommandations du rapport de la commission d'enquête de Gdim Izig en novembre 2010 sont restées lettres mortes», dit-il. En tout cas, selon Rachid Talbi Alami, l'accord sur cette proposition de loi doit s'étendre aux autres commissions spécialisées. «Car, aujourd'hui, plus de 70 propositions sont sur la table de la Chambre des représentants. Il faudrait commencer à les traiter sans trop s'attarder sur la formation à l'origine de l'initiative», indique l'ancien ministre.

Lors de la discussion générale, Abdelellatif Ouahbi a attiré l'attention de l'assistance sur la nécessité de mettre des garde-fous pour la protection des personnes. Le chef du groupe parlementaire du PAM a appelé à faire la distinction entre le travail politique et judiciaire. Il s'agit d'éviter que les commissions d'enquête ne dévient de leurs objectifs pour se transformer en pouvoir judiciaire. Elles doivent faire preuve de neutralité et d'objectivité en évitant de distribuer les accusations. «Avec les commissions d'enquête, nous ne cherchons pas à condamner les personnes mais à mettre en lumière les dysfonctionnements dans les administrations et les établissements publics», a souligné Abdellatif Ouahbi. Selon lui, il est impératif de mettre en place des critères clairs comme le respect de la présomption d'innocence des personnes. «Il ne faut surtout pas les pousser à faire des déclarations qui peuvent les condamner. Les personnes convoquées pour audition doivent être accompagnées de leurs avocats», a indiqué le député du PAM.

Article 67 de la Constitution

Il est à signaler que les commissions d'enquête parlementaires sont prévues par l'article 67 de la Constitution de 2011. Ainsi, «peuvent être créées, à l'initiative du Roi ou à la demande du tiers des membres de la Chambre des représentants ou du tiers de la Chambre des conseillers, des commissions d'enquête formées pour recueillir des éléments d'information sur des faits déterminés ou sur la gestion des services, entreprises et établissements publics et soumettre leurs conclusions à la Chambre concernée». Cependant, on ne peut pas créer de commission d'enquête lorsque les faits ont donné lieu à des poursuites judiciaires et aussi longtemps que ces poursuites sont en cours. Si une commission est créée, sa mission prend fin dès l'ouverture d'une information judiciaire relative aux faits qui ont motivé sa création. «Les commissions d'enquête ont un caractère temporaire. Leur mission prend fin par le dépôt de leur rapport auprès du bureau de la Chambre concernée et le cas échéant par la saisine de la justice par le président de la dite Chambre», est-il indiqué. En attendant, la proposition de loi du RNI a apporté plusieurs nouveautés dans le fonctionnement des commissions d'enquête. C'est le cas de la possibilité donnée au président de la Chambre de saisir la justice pour enclencher les poursuites nécessaires. Cette disposition n'existait pas dans la version de la Constitution de 1996.❑

Mohamed CHAOUI

Cour constitutionnelle

UNE proposition de loi organique relative à la Cour constitutionnelle a été préparée par le PJD. Le texte a été brièvement présenté devant la Commission de la justice, la législation et des droits de l'homme par Mohamed Ben Abdessadak. Le président de la Commission, Mohamed Hanine, a attiré l'attention des députés sur l'importance des recommandations faites par le CNDH sur la Cour constitutionnelle il y a quelques mois. Ce travail, préparé à l'initiative du Conseil, a été présenté au Souverain. Reste que la proposition de loi du PJD comporte trois grands chapitres dont le premier a trait à l'organisation de la Cour. Le deuxième chapitre traite de son fonctionnement. Le dernier porte sur les dispositions transitoires.❑

Une loi organique pour la Cour constitutionnelle

PARLEMENT

Le groupe PJD à la Chambre des représentants a présenté hier une proposition de loi organique relative à la Cour constitutionnelle.

RIME EL JADIDI 1349/4

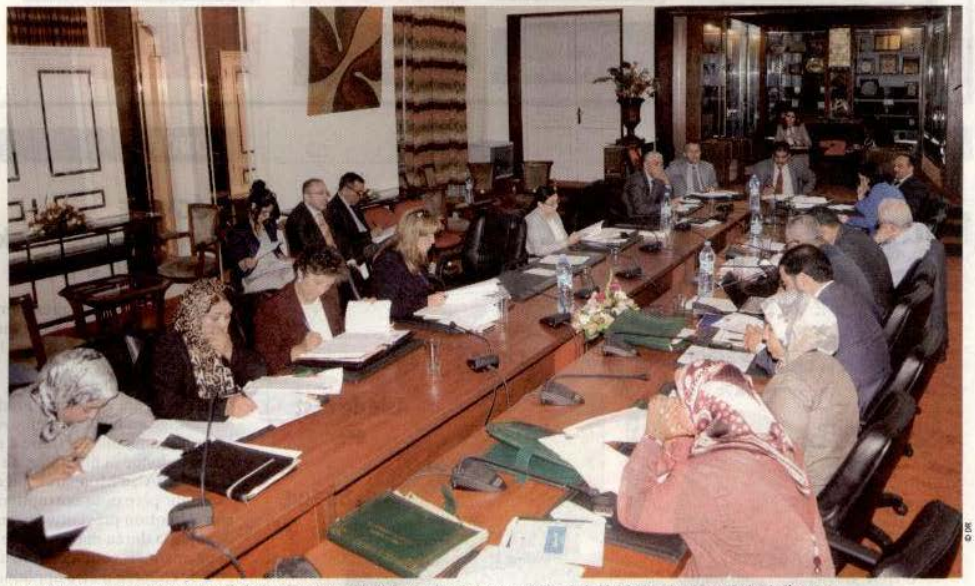

Les représentants du parti de la lampe étaient nombreux hier à la réunion de la commission de la législation, justice et droits de l'Homme.

Dans quelques semaines, la Constitution de 2011 fêtera ses deux ans. Sur les 19 lois organiques prévues par le nouveau texte constitutionnel, seulement quelques-unes ont été promulguées à ce jour. Hier, une proposition de loi organique relative à la Cour constitutionnelle a été présentée à la Commission de la justice, législation et des droits de l'Homme. La proposition émane du groupe PJD à la première Chambre. Mohamed Benabdessadeq, vice-président de la Commission et vice-président du groupe parlementaire du PJD à la Chambre des représentants à l'origine de cette proposition de loi déclare que celle-ci reprend de manière succincte les prérogatives de la Cour constitutionnelle, telles que stipulées dans les différents textes de loi. Prévue par l'article 129 de la Constitution, la Cour constitutionnelle remplacera le Conseil constitutionnel. La loi organique devrait, conformément à l'article 131 de la Constitution, en définir *«les règles d'organisation et de fonctionnement»*, ainsi que *«la procédure qui est suivie devant elle et la situation de ses membres»*. La loi organique détermine également *«les fonctions incompatibles, dont notamment celles relatives aux professions libérales, fixe les conditions des deux premiers renouvellements triennaux et les modalités de remplacement des membres empêchés, démissionnaires, ou décédés en cours de mandat»*, poursuit l'article 131.

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) avait soumis en mars dernier un mémorandum relatif à la loi organique sur la Cour constitutionnelle. *«La proposition de loi du groupe PJD a été élaborée avant la publication du mémorandum du CNDH et n'inclut donc pas ses recommandations, mais celles-ci seront incluses lors des prochaines discussions au sein de la Commission»* déclare Mohamed Hanine, président de la Commission de justice, de législation et des droits de l'Homme.

Prérogatives de la Cour constitutionnelle

L'article 132 de la Constitution délimite les attributions de la Cour constitutionnelle. Celle-ci statue sur *«la régularité de l'élection des membres du Parlement et des opérations de référendum»*, la conformité des lois organiques et des règlements des deux Chambres parlementaires à la Constitution, ainsi que sur la conformité des lois et engagements internationaux *«avant leur promulgation ou leur ratification»*. Le délai pour statuer est fixé à un mois par la Constitution. Toutefois, à la demande du gouvernement, s'il y a urgence, ce délai est ramené à huit jours. Dans ces mêmes cas, la saisine de la Cour constitutionnelle suspend le délai de promulgation. Autre prérogative, celle de statuer sur la régularité de l'élection des membres du Parlement. Un délai d'un an, à compter de la date d'expiration du délai légal du recours, est accordé à la Cour constitutionnelle. *«Toutefois, la Cour peut statuer au-delà de ce délai, par décision motivée, dans le cas où le nombre de recours ou leur nature l'exige»*, stipule la Constitution.

Concernant le principe d'exception d'inconstitutionnalité accordé à la Cour constitutionnelle, une proposition de loi organique est déjà à étude au sein de la Commission, émanant également du groupe PJD. L'article 133 de la Constitution reconnaît à la Cour constitutionnelle la compétence de reconnaître une exception d'inconstitutionnalité soulevée au cours d'un procès, lorsqu'il est soutenu par l'une des parties que la loi dont dépend l'issue du litige, porte atteinte aux droits et libertés garantis par la Constitution. Ce même article prévoit une loi organique fixant les conditions et modalités d'application de cette prérogative. ◆

Commissions d'enquête parlementaires : une loi, deux propositions

L'examen d'une proposition de loi organique fixant les modalités de fonctionnement des commissions d'enquête parlementaires était également à l'ordre du jour de la réunion de la Commission hier. Deux propositions de loi ont été soumises à la Commission, l'une émanant du groupe RNI et l'autre du groupe PJD. Les membres de la Commission ont consenti à retravailler les deux propositions afin d'aboutir à une seule proposition de loi commune. Une nouvelle commission technique sera instaurée à cet effet. Elle sera composée de représentants de tous les groupes parlementaires. Les présidents des groupes doivent soumettre le nom de leur représentant au président de la Commission d'ici vendredi, afin que les travaux puissent débuter la semaine prochaine.

Ce que dit la Constitution

L'article 67 de la Constitution prévoit une loi organique fixant les modalités de fonctionnement des commissions d'enquête parlementaires. Les commissions d'enquête ont un caractère temporaire et «peuvent être créées à l'initiative du Roi ou à la demande du tiers des membres de la Chambre des Représentants, ou du tiers des membres de la Chambre des Conseillers, au sein de chacune des deux Chambres, des commissions d'enquête formées pour recueillir les éléments d'information sur des faits déterminés ou sur la gestion des services, entreprises et établissements publics, et soumettre leurs conclusions à la Chambre concernée», selon l'article 67.

Le CESE à la rencontre des étudiants marocains de France «Quel modèle de développement régional pour les provinces du Sud ?»

C'est à Paris, dans le haut lieu de l'Assemblée du dialogue et des débats citoyens, au Conseil économique, social et environnemental, Place d'Iena, que l'Association des étudiants marocains de France (l'AEMF) a poursuivi son cycle de conférences annuel. Le thème «Quelles réalisations pour les chantiers stratégiques du Maroc ? pour un Maroc tourné vers sa jeunesse» a été l'objet de deux interventions, celle de Chakib Benmoussa, ambassadeur du Maroc en France et président du CESE, sur le «Modèle de développement régional pour les provinces du Sud» que nous publions et qui été suivi avec attention par l'auditoire et en particulier par la députée présente, candidate à l'élection municipale de Paris, Nathalie Kosciusko-Morizet.

La seconde intervention, celle de Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme sur «la situation des droits de l'Homme au Maroc» a permis de décrypter les mutations du Maroc actuel, mutations démographiques, urbaines et culturelles, et les différents paliers de réformes lancées depuis une décennie : code de la famille, reconnaissance du pluralisme culturel avec l'amazigh comme langue officielle, création de l'Instance équité et réconciliation et réformes de la Constitution.

L'intervenant a rappelé que la politique, «c'est la gestion pacifique de la contradiction», une gestion orale quelque peu malmenée au cours de la table ronde portant sur «Les acteurs politiques autour de l'avenir économique et politique du Maroc», qui réunissait le ministre Abdelouahed Souhail, le SG de l'USFP Driss Lachgar, Moncef Belkhayat, membre du BP du RNI, et Alexandre Kateb, directeur de Compétence finance, et qui fut suivie d'un débat intense. Une intensité et une tension qui ont mis en évidence le conflit de temporalité avec, d'un côté, la réalisation des chantiers qui requiert un temps long et, de l'autre, le «ici et maintenant, voire l'urgence» des jeunes qui vivent sur le mode du changement, bousculant les idées et les représentations mentales. Après avoir rappelé la dimension africaine du Maroc, Chakib Benmoussa a souligné que «cette dimension africaine du Maroc ne peut être appréhendée sans une référence particulière aux régions sahariennes du sud du Maroc. Le CESE a initié un travail pour l'élaboration d'un nouveau modèle de développement des provinces du Sud».

Après avoir présenté le CESE, «assemblée constitutionnelle indépendante représentant la pluralité de la société civile organisée et espace de dialogue social et civil et d'élaboration de grands contrats sociaux, favorisant une démocratie participative complémentaire à la démocratie représentative», l'intervenant a présenté les premiers contours du modèle de développement des provinces du Sud. Un modèle également à l'ordre du jour d'une rencontre qui a eu lieu à Paris le 11 juin, sur le thème de la régionalisation hissée aujourd'hui au rang de priorité nationale et animée par les directeurs des Agences du Nord, du Sud et de l'Oriental.

Allocution de Chakib Benmoussa, président du CESE du Maroc devant l'Association des étudiants marocains de France, au CESE, Palais de Iéna à Paris

Le contexte général

Le Sahara a toujours été une zone de transition entre le nord du Maroc et l'Afrique subsaharienne. Les routes commerciales les plus prospères traversaient la partie occidentale du Sahara pour rejoindre l'Afrique de l'Ouest. Le Maroc saharien figure parmi les déserts les plus arides de la planète, avec des des ressources naturelles limitées (eau, terres arables…) et une densité de population faible concentrée sur

quelques villes ; ces contraintes ont créé le besoin d'une complémentarité vitale entre nomadisme et monde oasien. Elles ont aussi favorisé le développement d'une identité culturelle forte, fruits d'influences africaine, amazighe et arabe. C'est enfin une région dont le rayonnement est lié à sa dimension spirituelle et religieuse.

Depuis sa décolonisation en 1975, le Sahara fait l'objet d'un différend régional soumis aux Nations unies pour lequel de nombreux plans de solution ont été envisagés sans pouvoir aboutir. Le Maroc, après avoir pris acte de cette situation de blocage, a en 2007 pris l'initiative de présenter un plan pour une large autonomie pour le Sahara dans le respect de sa souveraineté et de son intégrité territoriale. Ce plan a été considéré comme une base sérieuse et crédible pour un règlement politique négocié et nécessite pour sa réussite que toutes les parties fassent preuve de flexibilité, d'esprit de réalisme et de compromis. Le nouveau contexte régional, né des conséquences des «Printemps arabes» et des problèmes sécuritaires liés au développement du terrorisme sahélien, rend encore plus que par le passé nécessaire de trouver un règlement à ce conflit et d'œuvrer à la construction du Maghreb arabe.

En attendant l'aboutissement des négociations menées sous les auspices des Nations unies pour mettre en œuvre le statut d'autonomie qui sera arrêté, le Maroc reprend l'initiative en décidant d'appliquer dans une approche souveraine la régionalisation élargie comme le prévoit la Constitution de 2011, et cela, en commençant par les provinces du Sud. Sa Majesté le Roi, dans un discours adressé à la Nation, a clairement indiqué la volonté de l'État d'élaborer un nouveau modèle de développement pour les provinces du Sud qui s'inscrive dans le cadre de la régionalisation avancée et lui donne corps sur le plan économique, social, culturel et environnemental et a demandé au CESE d'y contribuer.

L'objectif de ce nouveau modèle de développement est de créer plus de richesses et d'emplois en faveur des populations locales et de favoriser l'éclosion d'une économie régionale attractive et prospère. La régionalisation, en valorisant les spécificités du Sahara, permettra à celle-ci de retrouver sa place naturelle, dans son espace géopolitique et géostratégique, en lien avec l'Afrique subsaharienne et en intégration avec le Nord. L'attention particulière accordée aux volets économique, social et culturel et à un développement durable et sain est le meilleur moyen d'assurer la stabilité régionale, et cela, à un moment où la région du Sahel connait une recrudescence des trafics en tout genre et subit les effets du terrorisme. Ce faisant, le Maroc crée les conditions pour faire de cette région, une zone de paix et de prospérité en mesure de rayonner sur l'ensemble du Grand Nord-Ouest africain. En d'autres termes, c'est en favorisant l'éclosion d'une économie locale, viable et attractive que nous pouvons transformer les provinces du Sud en un trait d'union avec l'Afrique et un pôle régional de coopération.

Le diagnostic préliminaire : des résultats contrastés

Le territoire des provinces du Sud est étendu (416 500 km²) ; il représente 59% du territoire national, mais concentre uniquement 3% de la population nationale (946 000 hab.), avec un taux d'urbanisation moyen de 74%, atteignant 95% dans les régions sud. Ces contraintes influencent le modèle de développement de la région. L'intervention de l'État dans ces régions a été forte au cours des 35 dernières années. Il y a des avancées réelles qui ont été réalisées dans un contexte difficile, un contexte de guerre pendant plus de la moitié de cette période. Il a fallu assurer la sécurité des populations ; réaliser les infrastructures de base : ports, aéroports, réseau routier, réseau de communication, habitat… ; développer les capacités humaines en terme d'éducation, de formation, de santé ; lutter contre la pauvreté, l'analphabétisme par le recours à de nombreux dispositifs d'aide. Cette

politique a donné des résultats puisque le PIBR (produit intérieur brut régional) par habitant est supérieur à la moyenne nationale et que les indicateurs sociaux dans cette région se situent dans la tranche supérieure, mais il subsiste de réels problèmes de décollage économique et de création de valeurs locales : l'économie de la région est peu diversifiée et reste fortement dépendante de deux secteurs, à savoir l'administration publique qui contribue à 36% du PIBR et 27% des emplois posant une question de soutenabilité budgétaire à terme et d'équité territoriale, et la pêche avec 17% du PIBR et 35% des emplois ; une économie qui reste fortement soutenue par l'État central dans une logique de rattrapage (des dépenses publiques de 10 à 12 milliards de DH pour des recettes publiques de 1à 2 milliards de DH ; un investissement public massif de 5 milliards de DH par an réalisé à 85% par l'État central et les entreprises publiques, soit un inv./hab. supérieur à 1,5 fois la moyenne nationale) ; un chômage persistant qui avoisine les 17%, et qui touche inégalement certains segments de la population locale, particulièrement au niveau des jeunes sahraouies et des femmes, notamment ceux avec des niveaux de formation moyens et élevés ; des tensions sociales qui résultent en partie des difficultés de cohésion sociale et d'intégration, et cela, malgré des aides directes et indirectes dédiées au territoire qui représentent près de 4,6 milliards de dirhams (Promotion nationale, aide alimentaire, double solde, subventions alimentaires et hydrocarbures, exonérations d'impôts…).

Le constat qui est fait est que malgré tous les efforts consentis, malgré les réalisations, le résultat en termes de développement économique, de création de richesses locales, de création d'emplois, de cohésion sociale est en deçà des attentes actuelles. Il n'y a pas eu un réel «take off» ou décollage économique avec une implication forte du privé. Le contexte géopolitique et la gouvernance des provinces du Sud n'ont pas favorisé l'émergence d'une culture partagée du développement de la région, ni une implication forte des acteurs concernés ou une cohérence des politiques publiques mises en œuvre. L'État demeure le premier investisseur et employeur dans les provinces du Sud ; l'investissement privé et les initiatives individuelles restent largement insuffisants.

Comment répondre aux attentes des populations locales en matière de droits essentiels ? Comment prolonger l'effort de l'État et encourager le développement d'un privé productif qui investisse sur le long terme en tirant profit des atouts de la région ? Comment renforcer le lien social entre les différents segments de la population ? Comment favoriser la citoyenneté et le vivre ensemble ? Quelle politique urbaine et d'aménagement du territoire faut-il privilégier ? Comment s'inscrire dans une logique de développement durable et encourager la protection des écosystèmes fragiles comme la baie de Dakhla ? Telles sont les questions auxquelles se propose de répondre ce nouveau modèle.

L'effectivité des droits essentiels

Dans le cadre de ses travaux, le CESE a commencé par analyser «l'effectivité des droits humains fondamentaux, économiques, sociaux, culturels et environnementaux dans les provinces du Sud» et a présenté ses résultats dans un rapport d'étape qu'il vient de publier. Ce rapport a procédé, au regard de normes universelles et de principes opposables, à un «état des lieux» du développement humain dans les trois régions du Sud, en s'appuyant sur le référentiel de la Charte sociale adoptée par le CESE. Ce rapport souligne les avancées substantielles qui ont été réalisées, notamment en termes de bien-être social, de réduction de la pauvreté et des inégalités, les nombreux acquis qui méritent d'être consolidés, en particulier en termes de sécurité, d'espérance de vie, de généralisation de l'enseignement, d'accès aux services publics de base et au logement, mais souligne aussi des points faibles qu'il convient de dépasser :

l'inadéquation de certaines politiques de développement (environnement, urbanisation, santé de base, éducation et formation, distribution des aides sociales), les allégations de non-effectivité du cadre législatif et réglementaire en vigueur, un dialogue civil insuffisant et des attentes considérables de la société civile. Partant de ce constat, le rapport d'étape propose que le modèle de développement soit fortement ancré dans les principes fondamentaux définis par la nouvelle Constitution et soit concrétisé par la mise en œuvre des objectifs de la Charte sociale élaborée par le CESE, le tout dans le respect des spécificités de la région (promotion des droits humains essentiels, gouvernance qui s'inscrit dans le cadre de la régionalisation élargie, des principes de solidarité interrégionale et de démocratie participative, la transparence et la reddition des comptes).

Sur la base de ce diagnostic, le rapport identifie cinq enjeux fondamentaux pour libérer la dynamique de développement et consolider la démocratie dans les régions du Sud. Ils concernent :

• le pilotage des politiques publiques locales, pour les orienter vers la création de richesse et de l'emploi et vers une plus grande transparence, équité et justice sociale ;

• le recentrage du bénéfice des ressources de la région sur les besoins fondamentaux des citoyens de ces provinces ;

• la protection de l'environnement et l'engagement en faveur du développement durable ;

• la valorisation du référentiel culturel régional et le renforcement de sa contribution au développement ;

• les mesures et mécanismes de rétablissement de la confiance et de consolidation du lien social et de la cohésion entre toutes les composantes de la population.

Les grandes lignes du modèle

Pour relever ces défis, il convient de repenser le modèle de développement actuel à travers un ensemble d'inflexions majeures au niveau des politiques publiques menées dans la région :

• Économique : prolonger l'action de l'État par le privé, promouvoir l'économie sociale et solidaire, définir des modalités transparentes de gestion des ressources naturelles à même de faciliter le recours aux IDE dans le domaine de l'exploration et de la valorisation de ces ressources et d'impacter le développement et les conditions de vie des populations locales.

• Social et culturel : favoriser la mixité entre les différents segments de la population ; définir des filets de sécurité pour les plus vulnérables ; proposer des mesures positives en faveur des populations locales dans les domaines économique et social ; favoriser un retour digne et une intégration réussie des populations sahraouies actuellement dans les camps de Tindouf.

• Développement humain : améliorer les indicateurs de développement humain en matière d'éducation et de santé ; renforcer le bien-être et la cohésion sociale ; valoriser le patrimoine culturel de la région.

• Aménagement du territoire et environnement : mettre en œuvre une politique des villes qui prend en compte les exigences de l'aménagement du territoire et de la durabilité ; sauvegarder les écosystèmes en péril.

• Implémentation et gouvernance : cohérence d'ensemble des politiques publiques, mécanismes de pilotage du projet de développement ; participation effective des populations ; gestion graduelle de la transition.

Telles sont les grandes lignes du modèle de développement en cours d'approfondissement au niveau du CESE pour un rapport final attendu en octobre.

Conférence

Pour la réhabilitation des détenus

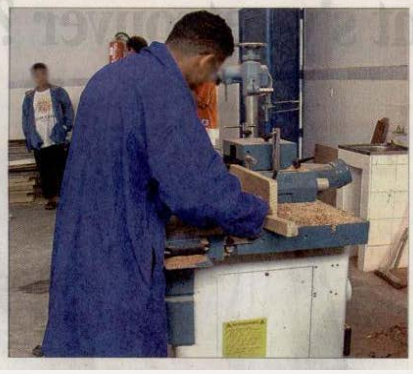

Les détenus suivent des formations à l'intérieur de la prison

La Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat a organisé une rencontre pour débattre de la réinsertion socioprofessionnelle des prisonniers.

La réhabilitation des détenus était au centre d'une conférence organisée, lundi dernier, par la Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat.

Tenue sur le thème «Réhabilitation : simplification des mesures pour une véritable réinsertion des prisonniers», cette rencontre a connu la participation des Associations «Relais Prison-Société» et «Âdala» (Justice pour le droit à un procès équitable). Les trois axes sur lesquels ont été bâtis les débats tournaient autour de la réhabilitation à travers une approche juridique, sociale et de droits de l'Homme. «La réhabilitation du prisonnier est une condition sine qua non pour une réinsertion dans la société après avoir purgé sa peine. Chose qui est sujette à moult complications à cause, justement, du volet relatif au casier judiciaire entaché du détenu qui lui collera à la peau et qui lui infligera une peine supplémentaire, notamment par rapport à l'accès à l'emploi qui est systématiquement refusé aux personnes ayant des antécédents judiciaires. Il en est de même pour d'autres droits se rapportant à la procédure de réhabilitation qui feront l'objet d'éternels ajournements», a indiqué Soumicha Riyaha, présidente de la Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat.

Partant de ce constat, et ce n'est un secret pour personne, l'administration pénitentiaire est connue pour avoir échoué, dans l'écrasante majorité des cas, dans sa mission principale qui n'est autre que la préparation du détenu à une réhabilitation dans l'environnement qu'il occupait avant son délit et sa détention, l'objectif étant de lui assurer une réinsertion socioprofessionnelle. Cet échec est notamment illustré à travers le taux de récidive très élevé enregistré chez les anciens détenus. «Lorsque l'on parle du concept de réhabilitation, l'on parle du dernier épisode d'un feuilleton, celui d'un détenu suite à un délit. Une fois sa peine purgée, la personne antérieurement poursuivie doit impérativement être considérée comme ayant payé sa dette envers la société, à travers la sanction prononcée à son encontre en justice. Après cela, l'on arrive à la phase de réhabilitation, mais celle-ci est en rapport avec plusieurs volets assez complexes. (…) Le travail de réhabilitation devrait en principe être entamé dès le premier jour de détention», a souligné Mohamed Bouzlafa, professeur universitaire et membre de l'association «Âdala», déplorant le fait que l'administration pénitentiaire se trouve plus dans une logique de sanction que celle d'une future réinsertion du détenu.

À l'issue de cette rencontre, plusieurs recommandations ont vu le jour, notamment une réhabilitation de fait lorsqu'il s'agit de peines légères, la nécessité de réduire les durées d'emprisonnement et les lier à la nature du délit, accorder au juge d'application des peines des prérogatives plus élargies, la nécessité d'inciter l'État à assumer ses responsabilités relatives à la réinsertion du détenu ou encore la simplification de la procédure et des documents requis pour une demande de réhabilitation. ■

Abdelhakim Hamdane

MISSIONS DE LA COMMISSION RÉGIONALE DES DROITS DE L'HOMME

La Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat, officiellement installée le 17 janvier 2012, assure, conformément à l'article 28 du dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoit les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme. Elle veille également, en vertu du même dahir, à la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région (article 30). Son mandat territorial couvre les préfectures et les provinces suivantes : Casablanca, Berrechid, Benslimane, El Jadida, Médiouna, Nouacer, Settat et Sidi Bennour.

Pour sa part, l'association «Âdala» (Justice) a été créée en octobre 2005. Elle a pour mission de contribuer à côté des ONG nationales et internationales à promouvoir le droit à un procès équitable, notamment l'indépendance de la magistrature. Parmi ses objectifs, «Âdala» œuvre pour que le fonctionnement de la justice soit l'objet de contrôle et rende compte aux citoyens, conformément aux normes légales et principes éthiques applicables aux juges, avocats et autres intervenants dans le processus judiciaire. De son côté, créée en décembre 2005, l'association «Relais Prison-Société» œuvre pour la contribution à la lutte contre la récidive, la réhabilitation et la re-socialisation des ex-détenus. «Relais» mène des actions s'articulant autour d'axes de soutien matériel et moral, l'écoute, l'orientation et l'accompagnement. L'association réalise, chaque année, des programmes de formations de bases, permettant aux bénéficiaires de gagner leur vie avec dignité en disposant d'un métier répondant aux besoins du marché actuel.

Hommage aux cadres médicaux et hospitaliers

11 juin 2013

La Commission régionale des droits de l'Homme à Laâyoune-Smara a organisé, dernièrement, une rencontre en hommage aux cadres médicaux et administratifs des hôpitaux de la ville afin de sensibiliser sur leur rôle dans la mise en œuvre effective du droit à la santé. La rencontre vise à faire connaître le rôle du médecin, de l'infirmier et de l'ensemble du personnel de la santé, dans la mise en œuvre du droit à la santé, leur implication dans la promotion des droits humains, et les efforts qu'ils fournissent dans le traitement des patients, indique un communiqué du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Cette manifestation, initiée en partenariat avec l'Association des amis des malades pour le soutien médical, s'inscrit dans le cadre de la contribution de la Commission régionale des droits de l'Homme à la garantie du droit à la santé et au renforcement du rôle du personnel travaillant dans ce domaine dans la consécration de ce droit, et de l'ouverture de la commission sur l'ensemble des acteurs locaux. Dans le cadre de sa contribution à la mise en oeuvre effective du droit à la santé, le CNDH avait réalisé en 2010, en partenariat avec le Programme des Nations unies pour le développement, une étude intitulée "Droit au développement au Maroc entre pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels et Objectifs du millénaire pour le développement", qui s'était intéressée aux secteurs de l'emploi, de l'éducation, de la santé et du logement. Le CNDH a aussi établi en 2012 un rapport sur "La santé mentale et les droits de l'Homme", rappelle-t-on.